وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الاغواط

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

العلاقات الفرنسية الافريقية في ظل التطور الأمنية 2020/ 2023

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات الدولية

إعداد الطالب: - إشراف الدكتور:

- بوطيبة محمد د. مرزوق مولاي

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور(ة)	د. مراد أحمد	رئيسا
الدكتور	د. مرزوق مولاي	مشرف ومقررا
الدكتور (ة)	د.خليفي رابح	عضو ممتحنا

السنة الجامعية:2023/ 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

أهدي عملي هذا إلى من سعيت دوماً لنيل رضها

الى من ساندتني طوال حياتي أمي الغالية اطال الله في عمرها

أهدي تخرجي هذا الى والدي العزيز حفظه الله

أهدي عملي هذا الى زوجتي العزيزة التي طالما شجعتني ووقفت معي وتحملتني رغم الصعاب والى ابنتي الصغير حفظها الله

واهدي هذا العمل الى إخوتي وأخواتي حفظهم الله

وإلى زملائي في العمل

على دعمه لي وتشجيعي طوال مسيرتي الدراسية

والى كافة الأساتذة الذين درسوني

وأخص بالذكر الدكتور مرزوق مولاي

ولكل من اعطاني يد العون من قريبا

أو من بعيد وساعدني

في انجاز هذه المذكرة

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آلة وصحبه أجمعين.

الحمد لله أولا أشكر ربي على نعمه وفضله الذي من علينا بأن وفقني لإنجاز هذه المذكرة بكل وفاء وصدق وعرفان وعظيم الامتنان أتقدم بإسمي لآيات الشكر والتقدير لكل من وقف معي وساندني واحاطني بكل رعاية وتوجيه.

كذلك أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل الأساتذة الأفاضل

وبالأخص بالذكر **الدكتور مرزوق مولاي**

على الجهد الذي قدمه لي في سبيل إتمام هذا العمل

فلهم منا كل التقدير والاحترام

ملخص الدراسة بالعربية

لقد تناولت هذه الدراسة العلاقات السياسية الخارجية بين فرنسا والقارة الافريقية في الفترة الأخيرة ما بين سنة 2020–2023، ولقد شهدت هذه الفترة الكثير من الأحداث الصادمة ولم تكن في الحسبان تميزت بوتيرة متسارعة يتقلص فيها النفوذ الفرنسي في عموم أفريقيا، خاصة في منطقة الساحل الأفريقي، ولم تكن النيجر ومالي والغابون والجزائر سوى قطعة أخرى من قطع الدومينو الإقليمية التي باتت خارج دائرة هذا النفوذ.

ورغم أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حاول إعادة ضبط وترتيب سياسة بلاده تجاه دول القارة السمراء وتأسيس شركات جديدة قائمة على الاحترام المتبادل فإن ذلك لم يمنع استمرار تقلص نفوذ بلاده التقليدي ومواجهته العديد من التحديات والصعوبات. ولقد منيت فرنسا مؤخرا بالكثير من الانتكاسات الجيوسياسية، وما انفكت مشاعر العداء تتأجج ضدها كما تظهر بوضوح اللافتات والشعارات والأعلام الروسية التي رفعها متظاهرون في باماكو وواجادوجو ونيامي وغيرها من العواصم الأفريقية.

الكلمات الافتتاحية: السياسة الفرنسية – القارة الافريقية – العلاقات الخارجية – القطيعة الفرنكو افريقية.

Study Summary in English

This study dealt with the foreign political relations between France and the African continent in the recent period between 2020−2023, and this period witnessed many shocking events and was not taken into account, characterized by an accelerated pace in which French influence is shrinking throughout Africa, especially in the African Sahel region, and Niger, Mali, Gabon and Algeria were only another piece of regional domino that has become outside the circle of this influence.

Although French President Emmanuel Macron tried to reset and arrange his country's policy towards the countries of the African continent and establish new companies based on mutual respect, this did not prevent the continued decline of his country's traditional influence and facing many challenges and difficulties. France has recently suffered many geopolitical setbacks, and hostility continues to simmer against it, as clearly demonstrated by the banners, slogans and flags of Russian demonstrators in Bamako, Ouagadougou, Niamey and other African capitals.

Opening Words: French Politics – African Continent – Foreign Relations – Franco−African Rupture

مقدمة

أنشأت فرنسا إمبراطورية واسعة في أفريقيا بدأت منذ منتصف القرن الـ16 إلى أن أكملت السيطرة على نصف القارة تقريبا عقب مؤتمر برلين عام 1885 الذي قسم القارة السمراء إلى محميات بلغت مساحة المستعمرات الفرنسية منها 3 ملايين ميل مربع، ومع منتصف القرن العشرين باتت فرنسا تملك 100 قاعدة عسكرية في أفريقيا.ولكن مع مرور الوقت، تقلصت القواعد الفرنسية في القارة إلى 7 قواعد فقط في حين بدأ الوجود الفرنسي فيها يتلاشى شيئا فشيئا حتى بات حاليا مهددا بشكل كامل في ظل السياسة الفرنسية الحالية التي أدت إلى خروج العديد من الدول الأفريقية من العباءة الفرنسية.

خرجت فرنسا من مستعمراتها عام 1960، ولكنها ظلت محتفظة بعلاقات قوية بمستعمراتها السابقة في أفريقيا، لتعمدها بربط الدول المستقلة حديثا بسياسات تعاونية عميقة اقتصاديا وثقافيا وعسكريا، حتى تحافظ على دور مؤثر لها في مستقبل هذه الدول، ولكن بقيت دول غرب أفريقيا ترتبط بفرنسا بشكل خاص، وعلى وجه العموم يتركز النفوذ الفرنسي في أفريقيا شمال القارة وغربها، وشرقا في جيبوتي، وفي الجنوب الشرقي في جزر القمر ومدغشقر، مع تفاوت في مستوى النفوذ ونوعيته وتركزه.

يتركز النفوذ الفرنسي الفاعل في غرب أفريقيا، إذ فرضت فرنسا اتفاقيات تربط اقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد الفرنسي ولا تزال تدفع ضريبة الاستعمار، وتضخ 85% من احتياطاتها النقدية الأجنبية في البنك المركزي الفرنسي، ولا تستطيع الحصول إلا على 15% منها إذا ما احتاجت إلى ذلك، وتضخ أفريقيا بالتالي ما يعادل 500 مليار دولار سنويا، وعند السحب يتم التعامل معها بالأسعار التجارية.

لدى فرنسا، اتفاقيات تعاون عسكري مع 25 دولة أفريقية وكان لها إلى وقت قريب نحو 7قواعد عسكرية متفاوتة الحجم في كل من تشاد وأفريقيا الوسطى والكاميرون وجيبوتي وجزر القمر والسنغال والغابون، حيث بدأت في التقلص في السنوات الأخيرة بسبب الرفض الذي تواجهه سياساتها في أفريقيا.

ولا تزال سبع دول في غرب أفريقيا من أصل تسع، تستعمل الفرنك الأفريقي، المرتبط باليورو، بضمان فرنسي، عملة رسمية، وهو دليل على التأثير الاقتصادي الفرنسي في المستعمرات السابقة، وصاغت فرنسا لنفسها أيضا اتفاقيات عسكرية مع الدول الأفريقية استغلتها للتدخل عسكريا في هذه الدول من أجل إبقاء القادة المغضوب عليهم شعبيا في الحكم، وعززت سياسات فرنسا في الكثير من الحالات سلطة القادة الفاسدين والقمعيين، على غرار رئيس تشاد السابق، إدريس ديبي، ورئيس بوركينا فاسو السابق، بليز كومباوري، وهو ما وضع المزيد من المعوقات في طريق الصراع من أجل الديمقراطية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في محاولة تسليط الضوء على خبايا السياسة الفرنسية في القارة السمراء، وذلك من خلال فهم الفلسفة الفرنسية التي تتبناها فرنسا في علاقاتها مع افريقيا والتي تعتبر من مستعمراتها السابقة، ومحاولة معرفة وفهم تطورات هذه السياسة عبر مراحلها السابقة والحالية.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية: يرجع اختياري لهذا الموضوع هو تأسفي على الأوضاع السائدة في القارة الافريقية والمتمثلة في الانقلابات والحروب الأهلية وانتشار الامراض والفقر والمجاعة والذي يهدد أمن الجزائر بالأخص، وكل هذا بسبب السياسة الفرنسية ونفوذها المستفز للشعوب، وخيانة قادتها لتواطئهم مع فرنسا.

الأسباب الموضوعية: وفيما يخص الأسباب الموضوعية فنجد أن أهمية الموضوع بحد ذاته هي سبب كبير لاختياره، فالأهمية الاستراتيجية لقارة افريقيا جعلتها مطمعا للدول الأوروبية وغيرها.

إشكالية الدراسة:

تطرح الاحتجاجات التي شهدتها العديد من الدول الأفريقية في العامين الماضيين ضد الوجود والنفوذ الفرنسيين فيها بداية من مالي، مرورا ببوركينا فاسو، وصولا للنيجر مؤخرا، تساؤلات عدة عن مدى الاستجابة الفرنسية لهذه المطالب المرتبطة بإنهاء الوجود العسكري الفرنسي من أساسه، بعد إخفاق باريس في تحقيق الأمن المنشود في منطقة الساحل الأفريقي في مواجهة الجماعات المسلحة؛ مثل: تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة، وبوكو حرام وغيرها، فضلا عن دعم الإليزيه لنظم تعمل ضد صالح شعوبها؛ مثل: رئيس الغابون المخلوع عمر بونغو، ورئيس تشاد الراحل إدريس ديبي، وآخرين. ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

-كيف يمكن تحليل العلاقات السياسة الفرنسية مع القارة السمراء في الفترة 2020-2023.

التساؤلات الفرعية:

- ماهي محددات المحركة للسياسة الخارجية الفرنسية؟
- كيف تتم صياغة سياستها الخارجية اتجاه القارة السمراء؟
- ما هو مستقبل السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه القارة السمراء في ظل التطورات الأخيرة؟

فرضيات الدراسة:

- تمكن محددات الحركة للسياسية الخارجية الفرنسية في المحددات العسكرية والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية.

- ان الأهمية الكبيرة للموقع الاستراتيجي للقارة السمراء والخيرات الكبيرة التي في باطنها تعيد النظر في توجهات كل سياسة خارجية للدول مستعمرة، وبالأخص سياسة فرنسا الخارجية.
- تحاول فرنسا تنويع مناطق نفوذها في القارة السمراء بهدف احتلال مكانة لها في الساحة الدولية.

- **حدود الدراسة:**

أ. الحدود المكانية:

نسلط ضوء دراستنا على موضوع العلاقات السياسية الفرنسية مع القارة الافريقية والتي تعتبر مستعمرة سابقة للقارة الأوروبية، حيث تربطها علاقات ثنائية على مختلف المجالات.

ب. الحدود الزمانية:

ينحصر الإطار الزماني لدراستنا في الفترة ما بين 2020 – 2023 وهي فترة شهدت العديد من التطورات والانقلابات العسكرية التي أثرت على العلاقات بين فرنسا وافريقيا، ولكن هذا لا يمنع أن نعود الى الفترات الماضية لمعرفة تطور العلاقات بينهما، بحيث نتطرق الى مختلف المحطات التاريخية المهمة للسياسة الخارجية الفرنسية في القارة السمراء

- **المنهج المتبع:**

ان المنهج المتبع في دراستنا هو المنهج الوصفي الذي يقوم بجمع المعطيات و دراستها كما هي في الواقع، و تحليلي و ذلك من خلال تحليل الخطابات و الآراء و التصريحات الرسمية، و النهج التاريخي الذي يعرف على أنه الأسلوب و الطريقة المستخدمة في بلوغ المعارف والحقائق، عن طريق عرض البيانات و المعلومات التي دونت سابقا، كما يساعد المنهج التاريخي الباحث العلمي على أن ينمي مداركه، و يوسع معلوماته، له دور مهم في

التعرف على ما جرى من أحداث في الماضي، ثم نقدها بطريقة علمية بناءة، تظهر ما تحمله هذه الأحداث من سلبيات أو إيجابيات، مع توضيح و جهة نظر الباحث العلمي في هذه الأحداث.

- **الدراسات السابقة:**

الدراسة الأولى[1]: ايمان أشرف رشاد إبراهيم سليمان، السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه افريقيا خلال الفترة 1991-2017، رؤية تقويمية، كلية الدراسات الاقتصادية، والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر.

تناولت هذه الدراسة تقويم السياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من خلال عرض تطور العالقات الفرنسية الأفريقية، ونظام Afrique France في مرحلة الحرب الباردة وصولا إلى ما بعدها، والوعود التي قدمها مختلف رؤساء الجمهورية الفرنسية الخامسة خلال تلك المرحلة، بشأن الابتعاد عن العلاقات الخاصة مع الدول الأفريقية، ومدى توافق تلك الوعود مع الممارسة الفعلية للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه القارة الأفريقية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

الدراسة الثانية[2]: يونس نورة، السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الساحل الافريقي في عهد ماكرون، مذكرة لنيل شهادة الماستر، في العلوم السياسية، تخصص تعاون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، قسم العلوم السياسية، جامعة بومرداس، 2021-2022.

تناولت الدراسة أهمية منطقة الساحل الإفريقي من حيث الجيوستراتيجية تسعى فرنسا كغيرها من القوى الدولية الاستحواذ على قدر ممكن من الموارد الطاقوية والإستراتيجية .فإن أبعاد وأهداف فرنسا تسعى إلى استرجاع والسيطرة على مستعمراتها السابقة وحتى تضمن التواجد

[1] ايمان أشرف رشاد إبراهيم سليمان، السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه افريقيا خلال الفترة 1991-2017، رؤية تقويمية، كلية الدراسات الاقتصادية، والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر، ص35

[2] يونس نورة، السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الساحل الافريقي في عهد ماكرون، مذكرة لنيل شهادة الماستر، في العلوم السياسية، تخصص تعاون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، قسم العلوم السياسية، جامعة بومرداس، 2021-2022.

العسكري في منطقة الساحل خاصة وأن فرنسا ال تقدم شيئا دون مقابل فبالرغم من قروضها النفعية وإعاناتها المجانية وب ارمجها التنموية للرفع من المستوى المعيشي في

دول الساحل إلا أنها تسعى في صميم أهدافها لبناء نخبة سياسية موالية تتوافق وتوجهاتها في المنطقة .خاصة أن الرئيس ماكرون يسعى للتأقلم مع تطور النظام الدولي في سياق إعادة تشكيله ويحاول الحفاظ على موقع فرنسا وأوروبا فيه.

الدراسة الثالثة[3]: صويلح مولود، السياسة الفرنسية اتجاه افريقيا في عهد ماكرون بين الاستمرار والتغيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2021.

تتناول الدراسة الترويج الفرنسي لسياسة القطيعة الماكرونية في العالقات الفرنسية–الأفريقية مع السياسة التي حكمت ووجهت محاولات هذه العلاقات منذ فترة تصفية الكولونيالية. الفكرة المحورية للدراسة هي عرضّ محاولات القطيعة هاته من خلال الإشارة إلى مختلف المستويات التي تمفصلت حولها هذه السياسة. ثم اختبار مظاهر الاستمرارية والتغيير في هذه العلاقات. من أجل ذلك، تم اعتماد إشكالية تتمحور حول المستويات التي تتمظهر من خلالها سياسة القطيعة الماكرونية. اعتمدت الدراسة مقاربة استقرائية لحال العلاقات الفرنسية –الأفريقية منذ وصل ماكرون إلى قصر الإليزيه. توصمت الدراسة إلى أنه وبالرغم من قوة الإشارات الرمزية والحملة الترويجية التي صاحبت إطلاق فكرة القطيعة مع هذه السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا، إلا أن مظاهر الاستمرارية تتفوق وتتغلب بقوة على مظاهر التغيير والقطيعة.

[3]صويلح مولود، السياسة الفرنسية اتجاه افريقيا في عهد ماكرون بين الاستمرار والتغيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2021.

صعوبات الدراسة:

خلال انجازنا لهذه الدراسة واجهتنا بعض العراقيل والصعوبات ونذكر منها:

-نقص المراجع باللغة العربية، نقص مراجع الموضوع لحداثته، الشعور بالاستياء لمعرفة بعض الحقائق عن السياسة التي اتخذتها فرنسا في علاقتها مع افريقيا وخاصة الساحل الافريقي.

تقسيم الدراسة:

قم بتناول دراسة العلاقات السياسية الفرنسية الافريقية في فترة ما بين 2020-2023 بتقسيمها إلى فصلين بحيث أن الفصل الأول العلاقات الفرنسية الافريقية و نظام France Afrique و لقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث المبحث الأول الإطار المؤسساتي للعلاقات الفرنسية الافريقية في المجال التعاون العسكري، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن الاستراتيجيات الفرنسية في إدارة النزاعات وما يسمى بالسلام الفرنسي في افريقيا، والمبحث الثالث فهو عبارة عن محددات العلاقات الفرنسية الافريقية، أما عن الفصل الثاني فقد تطرقنا الى السياسة الافريقية لمانويل ماكرون والنقاشات الداخلية في افريقيا حول القطيعة مع الماضي، و لقد قسمناه الى ثلاث مباحث و المتمثلة في المبحث الأول السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن فشل سياسي فرنسي في افريقيا يهدد بخسارة نفوذها، و بالنسبة للمبحث الثالث فقد كان عن الدول المنافسة للنفوذ الفرنسي في افريقيا (2020 _ 2023).

الفصل الأول:

العلاقات الفرنسية الإفريقية ونظام France Afrique

تمهيد

تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية، حتى إن أفريقيا تمثل أحد ثلاثة عوامل داعمة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية كما ثمة تطورات حدثت في فترة التسعينات وتهدد صلابة النفوذ الفرنسي في القارة، ولهذه التطورات أسباب عديدة بعضها جاء نتيجة للمتغيرات الدولية، وبخاصة انتهاء حقبة الحرب الباردة وسيادة النظام العالمي الجديد حيث سيطرة القطب الواحد، وبعضها ترتب على تغيرات في الظروف المحلية الأفريقية، والبعض الآخر جاء مواكباً لتعديلات جرت على السياسة الداخلية الفرنسية ذاتها وفى إطار المتغيرات الدولية. وسوف نتناول في هذا البحث طبيعة العلاقات الفرنسية الإفريقية، وآليات السياسة الفرنسية في إفريقيا، بحيث قسمنا هذا الفص الى ثلاث مباحث وهي كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المؤسساتي للعلاقات الفرنسية الافريقية في المجال التعاون العسكري

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الفرنسية في إدارة النزاعات وما يسمى بالسلام الفرنسي في افريقيا

المبحث الثالث: محددات العلاقات الفرنسية الافريقية

المبحث الأول: الإطار المؤسساتي للعلاقات الفرنسية الافريقية في المجال التعاون العسكري

المطلب الأول: أسباب ديمومة التواجد الفرنسي في افريقيا بعد الحركات التحررية

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية

تمثل المبادلات التجارية الفرنسية الإفريقية حوالي 5 % من المبادلات التجارية الإفريقية عام 2005ومعدل التبادل إيجابي لصالح فرنسا مقارنة مع المناطق الأخرى. وفي عام ،2005 حققت فرنسا ربحا قدره 3 مليار أورو مع إفريقيا في حين حققت فرنسا عجزا مقداره 18 مليار أورو قي تبادلاتها التجارية مع الدول الأوروبية وعجز مقداره 22 مليار أورو مع الدول الآسيوية. تمثل فرنسا بالنسبة لإفريقيا أول ممول لإفريقيا ما وراء الصحراء قبل الصين، الولايات المتحدة وبريطانيا وثالث زبون لإفريقيا بعد الولايات المتحدة والصين .في عام ،2006 كانت إفريقيا تمثل 5.6 % من الصادرات الفرنسية و4.5 % من الواردات و1.5 % من الاستثمارات الخارجية الفرنسية في العالم.[1]

وتقوم الشركة الفرنسية COGEMA باستخراج اليورانيوم في النيجر ويسمح اليورانيوم بتمويل 50 بالمائة من محطات توليد الكهرباء النووية. إلى جانب هذه المجمعات، يمكن ذكر قطاع الماس في إفريقيا الوسطى، الفوسفات في الطوغو، الموارد الغذائية (البن، الكاكاو) وقطاع الخدمات (النقل، الماء، الأشغال العمومية، الاتصالات).

و قد بلغت صادرات الأسلحة الفرنسية لإفريقيا مبلغ 30 مليار أورو ما بين 1996 و 2003 لصالح الشركاتDASSAULT ، و في عام ،2002 كانت 2637 شركة فرنسة متواجدة في إفريقيا و حققت الشركة البترولية الفرنسية TOTAL أرباح مقدرة ب: 12 مليار دولار في الغابون و الكونغو برازافيل في حين حققت مجمعات BOLLORE و

[1]- Jean-Louis CHRIST, Rapport de la Mission d'information parlementaire sur la politique de la France en Afrique, 17 décembre 2008, P.13

ROUGIERأرباح هامة في قطاع الخشب في كل من الكاميرون، الغابون و الكونغو. ويعتبر الذهب في المالي مصدر ثروة معتبرة لصالح الشركة SOMADEX التابعة للمجمع BOUYGUESالذي حقق أرباح مقدرة ب: 1.2 مليار أورو في إفريقيا . LAGARDERE.[1]

وفي عام ،2005 قدمت فرنسا مساعدات مقدرة ب: 3.7 مليار أورو من بينها 3.14 مليار أورو لإفريقيا ما وراء الصحراء وارتفعت قيمة المساعدات إلى 9.94 مليار أورو في 2007.تأتي الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا في المرتبة الرابعة (4.9 مليار أورو) بعد 1 بريطانيا، الولايات المتحدة و هولندا.[2]

وتبين الإحصائيات التالية حصة بعض الدول الإفريقية من الواردات الطاقوية والمعدنية الفرنسية في عام 1979: [3]

- الأنتيموان (7.2 % من جنوب إفريقيا)؛
- البوكسيت (86.1% من غينيا)؛
- الكروميت (40.4 % من جنوب إفريقيا، 14.4 % من مدغشقر)؛
- النحاس (27.3 % من زامبيا، 12 % من زائير)؛
- الحديد (5.7 % من جنوب إفريقيا، 10.5 % من ليبيريا، 17 % من موريتانيا)؛
- الفحم (30.1 % من جنوب إفريقيا)؛

[1]- زكاري ترباوي، فرنسا و إدارة النزاعات في افريقيا من 1960 الى 2008 دراسة حالة الكوديفوار، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر، 2012 – 2013. ص 43.

[2]- Dossier spécial « Sommets France- Afrique », www.elysee.fr, février 2007

[3]- Daniel BACH, « La France en Afrique subsaharienne : contraintes historiques et nouveaux espaces économiques » in Samy COHEN, Marie-Claude SMOUTS (sous la direction), La politique extérieure de Valéry Giscard d'Estaing, Presses de la FNSP, Paris, 1985, P.309

- المنغنيز (39.6 % من جنوب إفريقيا، 46.8 % من غابون)؛
- البترول (7.9 % من نيجيريا، 1 % من غابون)؛
- الفوسفات (3.8 % من السنغال، 13 % من طوغو)؛
- اليورانيوم (32 % من جنوب إفريقيا، 26.7 % من النيجر، 10.6 % من غابون)

الفرع الثاني: الأسباب السياسية

تستطيع فرنسا التأثير على مواقف الدول الإفريقية وتستفيد من دعمها في المؤسسات والمنظمات الدولية. بفضل هذه البلدان، تعتبر فرنسا نفسها كقوة عظمى من الحجم المتوسط ويسمح لها هذا النفوذ في إفريقيا بضمان مقعدها كعضو دائم في مجلس الأمن الأممي والحصول على دعم دبلوماسي عند اقتراح أفكار ومبادرات على الساحة الدولية 2إلى جانب تشكيل مجموعة من الدول الصديقة على الصعيد العالمي.[1]

تكمن أهمية إفريقيا سياسيا في وجود "منطقة صداقة" تضم مجموعة من الدول التي تساند المواقف الدبلوماسية الفرنسية وتعطيها صدى دولي، على مستوى المنظمات الدولية، كما تحظى السياسة الإفريقية لفرنسا بأهمية معتبرة في إطار السياسة الخارجية الشاملة التي تدعو إلى إقامة "نظام دولي متعدد الأقطاب" تكون فيه أوروبا إحدى الأقطاب الفاعلة.[2]

تعطي إفريقيا لفرنسا أبعاد القوة بفضل القواعد والتسهيلات الإستراتيجية (مواصلات، جوسسة، النقل) بإمكان فرنسا التدخل في أية نقطة من القارة، وتتمثل وظيفة الشبكة العسكرية في احتواء الخصم ومراقبة الامتيازات، ويمتد أمن فرنسا في إفريقيا إلى ضرورة المحافظة على المواد الأولية و على طرق المواصلات البحرية الهامة بالنسبة لأمن فرنسا.

[1] - زكاري ترباوي، نفس المرجع السابق، ص 44.
[2]- 1 Hubert COUDURIER, Le monde selon Chirac, Calmann-Lévy, Paris, 1998, P. 407

وتتمتع فرنسا بحكم تواجدها في إفريقيا على عمق استراتيجي يسمح لها بالتنافس مع القوى العالمية[1].

من الزاوية الإستراتيجية (أمن الأقاليم والأفراد الفرنسيين والتوصل للمواد الأولية وطرق البترول) التي يمليها جزئيا الحدث أو أسلوب و نوايا الحكام الفرنسيين، تجعل من فرنسا أحيانا عميل الغرب أو دركي الحلف الأطلسي وأحيانا أخرى البطل المنفرد لعلاقة ملتبسة من خلال البحث عن استقلالية أكبر من قبل قوة متوسطة.[2]

الفرع الثالث: الأسباب الثقافية

يغلب على سياسة التعاون الفرنسية العامل الثقافي والمتمثل في نشر الثقافة واللغة الفرنسية في العالم وفي إفريقيا خصوصا. وتتمثل هذه السياسة في العمل على المحافظة على موقع اللغة الفرنسية كلغة عالمية وتعتبر إفريقيا في هذا الصدد كمنطقة هامة نظرا للكثافة السكانية ولاعتماد العديد من الدول الإفريقية اللغة الفرنسية كلغة رسمية. تبرز أهمية القارة الإفريقية في عدد الناطقين باللغة الفرنسية، الذي يبلغ عددهم حوالي 79 مليون نسمة في بداية الألفية، أي نصف عدد الناطقين بالفرنسية في العالم وأول منطقة فرانكفونية قبل أوروبا، ويعرف هذا العدد ارتفاع متزايد مقارنة مع بقية المناطق في العالم، ولهذا فتعتبر فرنسا أن إفريقيا منطقة حيوية بالنسبة لمستقبل اللغة الفرنسية كلغة دولية تستعمل في المحافل الدبلوماسية[3].

تعتبر دول إفريقيا الفرانكفونية من أهم الدول المدافعة على دور اللغة الفرنسية في العالم، عبر المنظمة الدولية للفرانكفونية التي أنشأت في 1997 وتضم العديد من الدول الإفريقية . وتعد اللغة الفرنسية لغة رسمية في 24 دولة إفريقية وهي: موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينا فاسو، غينيا، غينيا بساو، غينيا الاستوائية، تشاد، وسط إفريقيا، الكاميرون، السنغال،

[1]- سعودي خالد كريم بلقاسم، "السياسة الفرنسية في الساحل"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 1993، ص.61

[2] - زكاري ترباوي، نفس المرجع السابق، ص 46.

[3]- زكاري ترباوي، نفس المرجع السابق، ص 47.

الكونغو، الكونغو الديمقراطي، رواندا، بوروندي، جيبوتي، السيشال، مدغشقر، الغابون، كوت ديفوار، الطوغو، بنين، موريس والقمر، كما وتعد كل من: كوت ديفوار، الكونغو الديمقراطي، غابون، السنغال والكاميرون أهم الدول الفرانكفونية في إفريقيا.[1]

المطلب الثاني: التعاون في المجال العسكري

إن العلاقات الفرنسية الإفريقية في المجال العسكري مبنية على شبكة من المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها فرنسا مع الدول الإفريقية الجديدة عام 1960 بعد نيلها على الاستقلال. اختلفت هذه المعاهدات عن بعضها البعض في المحتوى حسب الدول وتضمنت برامج التعاون في مجالي التدريب والتعليم العسكري، تدخل القوى الفرنسية في حالة اعتداء خارجي وتنظيم مناورات عسكرية مشتركة .يمكن تصنيف المعاهدات الفرنسية الإفريقية في المجال الأمني كالتالي[2] :

-معاهدات المحافظة على النظام، وتهدف إلى إعانة النظام الجديد على تقوية أجهزته الأمنية على الصعيد الداخلي، وذلك عبر تكوين الكوادر العسكرية والبوليسية والمساهمة في إرساء الأجهزة المختصة .

-معاهدات الإعانة التقنية العسكرية، وتهدف إلى تكريس الفنيين العسكريين والضباط لبناء جيش وطني في المجتمعات المستقلة حديثا.

- معاهدات المساندة العملية وتهدف إلى مساندة جيوش الدول الإفريقية في القيام بمهامها الدفاعية في حالة اندلاع حرب إقليمية.

تتمثل اتفاقيات التعاون العسكري الفني في مجموعة من الخدمات التي تقدمها فرنسا للدول الإفريقية والتي تهدف إلى تكوين، تنظيم وتأطير القوات المسلحة الإفريقية إلى جانب توفير

[1]- L'essentiel des Relations internationales, Hors- série, septembre- octobre 2006, PP.32-33
[2]- 1سعودي خالد كريم بلقاسم، نفس المرجع السابق، ص.159.

المعدات العسكرية للجيوش الإفريقية .تنظم اتفاقيات التعاون العسكري التقني والدعم اللوجيستي التعاون، تعليم الجنود، تأطير مدارس التكوين، التكوين بفرنسا، تزويد المعدات والتجهيزات، الدعم في مجال الاستشارة، الدعم اللوجيستي والصيانة في حالة أزمة إلى جانب الترقيات والحصانات لفائدة المتعاونين.[1]

تربط فرنسا وعديد من الدول الإفريقية اتفاقيات للتعاون العسكري والتقني: موريتانيا، غامبيا، السنغال، مالي، النيجر، تشاد، فولتا العليا، الطوغو، بنين، كوت ديفوار، كاميرون، إفريقيا الوسطى، غابون، الكونغو، مدغشقر، رواندا، بوراندي، جيبوتي، زائير. هذه الإعانة ملحة إلى وزير التعاون، بينما كانت في السابق تابعة لوزارة الخارجية. محليا، فهي تابعة للمستشار العسكري لدى سفارة فرنسا[2].

تتضمن اتفاقيات الدفاع ضمانات فرنسية في حالة اعتداء خارجي، ويكون رد الفعل الفرنسي في ثلاث حالات: إرجاع الوضع الداخلي إلى ما كان عليه، مقاومة الحركات التمردية وحرب العصابات التي لها مساندة خارجية والدفاع ضد اعتداء خارجي أي دولة أجنبية.

تتضمن بعض الاتفاقيات الثنائية مواد حول ضمان الأمن الداخلي في الدول الإفريقية ومن بعض الأمثلة نذكر:[3]

- اتفاقية الدفاع مع طوغو عام 1963
- الاتفاقية الخاصة حول الدفاع مع الكاميرون (1974)
- معاهدة حول ضمان الأمن الداخلي في كوت ديفوار (1962)

1- Gaspard Hubert LONSI-KOKO, Mitterrand l'Africain ?, Arbe à Palabre, Les Editions de l'Egrégore, Paris, 2007, P.142

2- زكاري ترباوي، نفس المرجع السابق، ص 25

3- Rapport d'information n°2237 de l'Assemblée Nationale française sur le contrôle des opérations extérieures, François LAMY, 3 mars 2000, P. 29.

- الاتفاقيات مع الغابون (1960)

- و اتفاقية مع تشاد (1963).

من ناحية أخرى، جاءت اتفاقيات خاصة وسرية: اتفاقيات في مجال الحفاظ على الأمن، تخضع الأولى للسر العسكري أما الثانية التي وقعت عليها إفريقيا الوسطى و السنغال و الكاميرون و الكونغو و تشاد و الغابون و كوت ديفوار و النيجر و موريتانيا و مدغشقر ما بين ماي 1960 و أوت ،1962 يمكن الاطلاع عليها. تكرس هذه الاتفاقيات إمكانية تدخل الجيش الفرنسي إلى جانب القوات المحلية.[1]

ظهرت الحاجة عند بعض الدول الإفريقية لتعديل المعاهدات المبرمة مع فرنسا في المجال العسكري، خصوصا في 1972 ومن بين الأسباب المؤدية إلى هذه المطالبة الإفريقية، يمكن ذكر: بروز أهمية حركة عدم الانحياز والمطالبة بالسيادة الوطنية على الثروات الطبيعية والمطالبة بنظام اقتصادي جديد، كما هنالك دول أعربت عن إبقائها على النظام الذي أقيم في 1960 إفريقيا الوسطى، كوت ديفوار، بوركينافاسو، الغابون[2].

قامت قيادة أركان الجيش الفرنسي بتخطيط نقل الخبرات العسكرية للدول الإفريقية في فترة الاستقلال الذي قبل من طرف الحكومات الإفريقية وهو "خطة ريزونابل Plan " Raisonnableوالهدف هو إنشاء جيوش وطنية إفريقية ذات التعداد الضئيل لتعويض القوات الاستعمارية، إدماج القوات الإفريقية التي قامت في الجيوش الفرنسية، وتكوين ضباط أفارقة للقيادة. هدف الخطة هو ضمان أمن الدول الإفريقية الحديثة وأمن القادة الأفارقة لهته الدول. وكان للمسؤولين العسكريين الفرنسيين خبرة في مجال الحرب المعادية للثورات في كل من الجزائر والهند الصينية والكاميرون.[3]

[1] - زكاري ترباوي، نفس المرجع السابق، ص 27.
[2] - سعودي خالد كريم بلقاسم، نفس المرجع السابق، ص 163.
[3]- Robin LUCKHAM, Le militarisme français en Afrique in Politique africaine, 1982, P. 97

أهداف المخطوطات الفرنسية هي ضمان أمن الدولة الإفريقية نفسها و أمن القادة الذين وضعتهم فرنسا في السلطة و يتمثل الثاني في دمج الدول الناطقة الفرنسية بصفة دائمة في إطار تخطيط جيوسياسي لفرنسا، و ذلك بإقامة تقاسم المهام بين الجيوش الجديدة و فرق الدرك الوطني المكلفة بالأمن الداخلي من جهة، و فرنسا من جهة ثانية، و التي تقوم فرنسا من خلال قوات التدخل، بالدفاع عن المنطقة ضد التهديدات الخارجية.[1]

أعضاء الإعانة العسكرية الفنية فهم تحت سلطة "المستشارين العسكريين للسفراء" لدى الدول الإفريقية في جانفي 1965 أنشأت البعثة العسكرية للتعاون لوزارة التعاون .المستشار العسكري هو دائما ضابط سامي ينتمي إلى البعثة الدبلوماسية، فهو مستشار عسكري ومدير الإعانة العسكرية الفنية في أن واحد، وهو باتصال وثيق مع رئيس بعثة المساعدة والتعاون في كل ما يتعلق بالموظفين العسكريين. أخيرا، يقوم المستشار العسكري بمتابعة كل الطلبات ذات الطابع العسكري التي تقدمها الدول الإفريقية المضيفة .فيما يخص البعثة العسكرية للتعاون التي تعد هيئة مستقلة ملحقة بديوان وزارة التعاون، فهي تستغل كأركان عسكرية مصغرة يديرها جنرالين، وتعمل باتصال مباشر مع وزارة الدفاع، مديرية الشؤون الإفريقية (وزارة الخارجية) ومستشار الشؤون الإفريقية (رئاسة الجمهورية).[2]

المطلب الثالث: صياغة السياسة الافريقية لفرنسا في المجال الأمني

ومع اقتراب نهاية الحرب الباردة، أصبح من الواضح لصانعي السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا أن سياستهم يجب أن تتوافق مع الحقائق الجديدة لحقبة ما بعد الحرب الباردة، لاسيما حركات التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية وأفريقيا؛ إذ أكد ميتران في القمة الفرنسية الأفريقية السادسة عشرة في البول غرب فرنسا، على المساعدات المشروطة، وأن المساعدات ستقدم للدول الأفريقية التي تلتزم بعملية التحول الديمقراطي، لكن فرنسا استمرت في دعمها

[1] - سعودي خالد كريم بلقاسم، نفس المرجع السابق، ص 169.
[2] - زكاري ترباوي، نفس المرجع السابق، ص 31.

ألنظمة أفريقية بما يخدم المصالح الفرنسية، بغض النظر عما إذا كانوا ملتزمين حقا بالتغييرات الديمقراطية أم لا، كما هي الحال مع نظام هابياريمانا في رواندا في أوائل التسعينيات؛ إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية الفرنسية لأفريقيا عام 1991، 8مليار فرنك، وبدلا من تشجيع البلدان التي تتجه نحو الديمقراطية، فإنها خفضت حصتها، مثل بنين، ومالي، والنيجر، في حين شهدت الديكتاتوريات زيادة حصتها خلال الفترة نفسها، مثل الكاميرون، وتوجو، و زائير.[1]

تعتبر السياسة الخارجية و الشؤون الخارجية في فرنسا احدى مكونات ما يسمى "الحقل الخاص domaine réservé " لرئيس الجمهورية فمنذ إنشاء الجمهورية الخامسة عام 1958من طرف الجنرال دي غول، عرف النظام السياسي الفرنسي تمركز صناعة القرار في مجال السياسة الخارجية على مستوى رئيس الجمهورية الذي يتمتع بالشرعية اللازمة لقيادة الشؤون الخارجية للدولة و القضايا العسكرية و غيرها من القضايا الهامة بالنسبة للدولة الفرنسية.[2]

وبالرغم من تغير الرؤساء والتطورات السياسية في فرنسا، فكل الرؤساء إلى غاية اليوم حافظوا على "الخلية الإفريقية" تبيانا لأهمية إفريقيا بالنسبة لفرنسا وأهمية الدول الإفريقية لمكانة فرنسا الدولية ولهيبة رؤسائها، وتحظى الخلية الإفريقية بأهمية كبرى في صناعة القرارات الخاصة بإفريقيا وتحديد الوسائل لتطبيق هذه القرارات نظرا لكونها على اتصال دائم مع رؤساء دول وقادة لدول الإفريقية الفرنكفونية والدول الإفريقية الحليفة لفرنسا. وغالبا أيضا ما تكون الخلية الإفريقية نقطة وصل بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية المهتمة بالشؤون الفرنسية الإفريقية.[3]

[1] - ايمان اشرف رشاد إبراهيم سليمان، السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه افريقيا خلال الفترة 1991 – 2017.، كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، الإسكندرية، (د،س،ن)، ص 349.

[2]- Marie-Christine KESSLER, La politique étrangère de la France, acteurs et processus, Presses de Sciences Po, Paris, 1999, P. 23.

[3]- زكاري ترباوي، نفس المرجع السابق، ص 33.

ومنه فيغلب على صناعة القرارات الفرنسية في إفريقيا تأثير الأمين العام المكلف بالشؤون الإفريقية، إلى جانب ضباط قيادة الأركان الخاصة لرئاسة الجمهورية وشخصيات الخلية الإفريقية التي لها علاقات مع الشبكات.[1]

تلعب وزارة الدفاع دورا هاما في المجال الأمني للعلاقات الفرنسية الإفريقية لكونها تتحكم في جميع مستويات التعاون مع الدول الإفريقية، تطبيقا لاتفاقيات التعاون العسكري المبرمة بين فرنسا وبعض الدول الإفريقية، و من بين أهم أدوار وزارة الدفاع و قيادة أركان الجيش نذكر[2] :

- تنظيم القوات الفرنسية المتموقعة في إفريقيا؛
- تحديد أنماط التدخل العسكري والوسائل المخصصة للتدخلات العسكرية في إفريقيا؛
- تطبيق اتفاقيات التعاون العسكري الفني.

أما المخابرات الفرنسية فيكمن دورها في جمع المعلومات في الدول الإفريقية وتحليلها لغرض استخدامها في صناعة القرارات الخاصة بالسياسة الإفريقية لفرنسا، وتمركزت مصالح المخابرات الفرنسية في إفريقيا الفرنكفونية منذ الخمسينيات تحت تأثير الشبكات الموالية للجنرال دي غول منذ الحرب العالمية الثانية وكان الهدف هو وضع شبكة من الأشخاص المتواجدين في جميع المستعمرات الإفريقية السابقة لفرنسا والمكلفين باتباع تطور الأحداث، نقل المعلومات لوزارة الدفاع والمصالح الحكومية الفرنسية.[3]

ومن أبرز مهام مصالح المخابرات الفرنسية SDECE في الستينيات والسبعينيات[4] :

---

[1]- Niagalé BAGAYOKO-PENONE, Afrique : les stratégies française et américaine, L'harmattan, Paris, 2003, P.33.

[2]- زكاري ترباوي، نفس المرجع السابق، ص 34.

[3]- P. MARCHESIN, Mitterrand l'Africain in Politique africaine, juin 1995, P.19.

[4]- زكاري ترباوي، نفس المرجع السابق، ص 35.

- مراقبة المعارضة السياسية للأنظمة الحاكمة الإفريقية وفي بعض الأحيان مراقبة الأحزاب السياسية .
- البحث عن الشخصيات الإفريقية الموالية للأفكار الفرنسية ولأهداف السياسة الفرنسية وربط علاقات مع هذه الشخصيات ومساندتهم للوصول للحكم .
- المحافظة على الأمن والاستقرار الداخلي للدول الحليفة من خلال التخلص من الأعمال السياسة السرية ومن الجماعات المتطرفة سواء كانت دينية أم شيوعية .
- ربط علاقات مع المقاولين ورجال الأعمال الفرنسيين المقيمين بإفريقيا.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الفرنسية في إدارة النزاعات وما يسمى بالسلام الفرنسي في افريقيا

المطلب الأول: استراتيجية التواجد بانشاء قواعد عسكرية في المناطق الافريقية

يتمثل دور القواعد العسكرية الفرنسية المتواجدة في إفريقيا في ضمان أمن الدول الإفريقية الجديدة والدفاع على المصالح الفرنسية في إفريقيا مع ضمان النفوذ الفرنسي في العالم . وكان الجنرال الفرنسي ديفول قد أكد عن أهمية القواعد الفرنسية في إفريقيا بالنسبة لأمن هذه الدول ولضمان موقع فرنسا على الصعيد الدولي.[1]

تستخدم القواعد كنقاط السند وكمعبر لقوات التدخل. في حالة اضطرابات داخل البلد الإفريقي الحليف، في هذه الحالة يكون التدخل تدريجي[2] :

- في المرحلة الأولى، تتدخل الشرطة والدرك الوطني؛
- إذا لم يكف تدخلهما، تتدخل القوات المسلحة الوطنية؛

[1]- Jacques GUILLEMIN, Importance des bases militaires françaises en Afrique, Le Mois en Afrique, août 1981, P. 31

[2]- زكاري ترباوي، نفس المرجع السابق، ص 50.

- في حالة فشل هذين التدخلين، تتدخل القوات الفرنسية المحلية؛
- في حالة أزمة أخطر، تتدخل القوات الفرنسية المتمركزة في البلد إذا كانت هذه الأزمة تحت أثار خارج الدولة المعنية؛

أما التدخل فهو منوط بالقوات المتخصصة المتمركزة في فرنسا، فهي مدربة ومنظمة خصيصا للقيام بهذه المهمة. تتضمن الشبكة مستويين[1] :

- قوات الحضور، أي الوحدات المتموقعة في إفريقيا وفرنسا .
- قوات التدخل الفوري، متمركزة في جنوب غرب فرنسا.

حافظت فرنسا على أهم القواعد من وجهة نظر استراتيجية وبالخصوص في كل من:[2]

- الرأس الأخضر على المحيط الأطلسي الجنوبي،
- تشاد في وسط القارة،
- في منطقة جنوب غرب المحيط الهندي.

أنواع القواعد الفرنسية في افريقيا:

- **القواعد الرئيسية:** الأساس اللوجيستي لقوات التدخل، تقع في نقاط جيوسياسية .
- **القواعد الثانوية:** تضمن عبور قوات التدخل في المناطق التي لا توجد بها قواعد رئيسية .
- **قواعد التبديل:** في حالة إذا ما شلت قاعدة رئيسية .
- **الحاميات:** للأمن في المناطق الأساسية .

[1] - سعودي خالد، نفس المرجع السابق، ص 166.
[2]- زكاري ترباوي، نفس المرجع السابق، ص 53.

- **توقفات جوية:** ضرورية أو جسر جوي لوجيستي لعمل قوات التدخل.

تقع جميع القواعد جنوب شريط ساحلي، تحتل داكار وجيبوتي مكانة استراتيجية في غرب وشرق إفريقيا، تسمح قاعدة بانغي في وسط إفريقيا بتدخلات سريعة لصالح تشاد، ويعتبر تشاد مفترق الطرق التي تعبر إفريقيا من شمال جنوب وغرب شرق[1].

تكمن نتائج سياسة توسيع النفوذ في[2] :

- ضم المستعمرات البلجيكية لمنطقة النفوذ التقليدية .
- مشاركة المستعمرات البرتغالية السابقة في القمم الفرنسية الإفريقية .
- وضع حوار سياسي في كل المجالات بين فرنسا والدول التقدمية .
- الحصول على أسواق في الدول الكبرى مثل نيجيريا .
- ربط علاقات مع دول "الصمود" العادية لنظام التفرقة في جنوب إفريقيا من خلال مساندة حق ناميبيا في الاستقلال والتنديد بالتفرقة العنصرية.

المطلب الثاني: استراتيجية التدخل العسكري المباشر

اعتمدت السياسة الإفريقية لفرنسا منذ 1960 على مبدأ عزل إفريقيا عن الصراع بين المعسكر الشرقي و الغربي و الهدف من وراء هذا الطموح هو خلق قوة عالمية ثالثة تسمح من التخلص من الثنائية القطبية، وهنالك تقارب نظري بين هذه السياسة و المواقف التي تدافع عنها حركة عدم الانحياز و نظرية ماو تسيتونغ Mao ZEDONG حول تقسيم

[1]- Daniel BACH, « La France en Afrique subsaharienne : contraintes historiques et nouveaux espaces économiques » in Samy COHEN, Marie-Claude SMOUTS (sous la direction), La politique extérieure de Valéry Giscard d'Estaing, Presses de la FNSP, Paris, 1985, P.289.

[2]- سعودي خالد، نفس المرجع السابق، ص 35.

العالم .التدخلات العسكرية تطبق عندما تنص عليها المصلحة الوطنية كتواصل للسياسة بوسائل أخرى كما يقول كلوسويتش[1] . CLAUSEWITZ

ظهرت القوات الفرنسية للتدخل في الخارج سنة 1962 وكان دورها مرتبط بالرد التدريجي للخطر .المرحلة الأولى: التركيز على دور الجيوش الوطنية مع دعم فرنسي .المرحلة الثانية: دعم القوات الفرنسية المتموقعة للقوى الوطنية .المرحلة الثالثة: اللجوء لقوات التدخل الفرنسية المتواجدة في جنوب فرنسا، وكان هذا النموذج سائدا إلى غاية 1983.[2]

اعتمدت فرنسا ابتداءا من 1960 استراتيجية التدخل العسكري المباشر لمساندة الأنظمة الإفريقية المهددة داخليا وخارجيا وإعادة تنصيب الأنظمة والقادة الأفارقة المخلوعين من الحكم بسبب الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية، قرر الجنرال ديغول التدخل لمساندة الأنظمة الإفريقية التي لها علاقات تعاون مع فرنسا.

وكان الهدف من هذه التدخلات هو المحتفظة على أمن واستقرار بعض الدول (موريتانيا إلى غاية ،1961 تشاد إلى غاية 1964، ومن 1968 إلى 1975) أو إعادة تنصيب القادة المخلوعين مثل الدعم المقدم للرئيس ليون **مبا Léon M'BA** في الغابون في 1964، وفي السنوات اللاحقة تدخلت فرنسا في العديد من الدول الإفريقية لمنع انهيارها السياسي.[3]

وقررت فرنسا الانتقال من العمل المتواضع إلى التدخل العسكري المباشر بعد الحرب الباردة عام ،2014 عبر عملية برخان. وعلى الرغم من الموارد المحدودة، فمن الواضح حدوث تغير في حسابات المصالح الفرنسية مما أدى إلى تصعيد النشاط العسكري؛ فقبل عام

1- Thibault Stéphane POSSIO, La France et la sécurité collective en Afrique subsaharienne : de l'interventionnisme militaire systématique au renforcement des capacités africaines de maintien de la paix, mémoire de DEA, Université Lumièr Jean-Claude GAUTRON, La politique d'aide et de coopération de la France en Afrique francophone in Institut Charles de Gaulle (collectif), De Gaulle et le Tiers Monde, collection Liberté et dignité des peuples, Pedone, Paris, 1991, P. 258 e Lyon 2, 2002-2003, P. 10.

2- IBID, P. 19

3- Jean-Claude GAUTRON, La politique d'aide et de coopération de la France en Afrique francophone in Institut Charles de Gaulle (collectif), De Gaulle et le Tiers Monde, collection Liberté et dignité des peuples, Pedone, Paris, 1991, P. 258

،2013 كانت فرنسا تحاول التخلص من أعمال التدخل المباشر وبناء الدولة في أفريقيا، وعلى الرغم من عزم فرنسا على خفض تكاليفها، استمر تدخلها في مستعمراتها السابقة من أجل حمايتها من الانهيار، ومن أمثلة ذلك: التدخل في كوت ديفوار 2002 –2014 ومالي ،2014–2013 وجمهورية أفريقيا الوسطى 2016–2014 ، والدفاع المطول عن تشاد 2014–1986 ، وبعد سرفال أتيحت لفرنسا فرصة تصفية وجودها العسكري في أفريقيا، ومع ذلك قررت تصعيد تدخلها العسكري في شمال غرب القارة.[1]

المطلب الثالث: استراتيجية التدخل العسكري الغير المباشر

استخدمت المخابرات الفرنسية أسلوب تغيير الحكومات وتنظيم انقلابات على الحكومات الشرعية من خلال تشجيع المعارضة، تمويل الأعمال التخريبية وتقديم دعم مالي ومادي لجنود المرتزقة للقيام بعمليات ضد الحكومات القائمة .واستخدمت المخابرات الفرنسية هذه الأساليب لتغيير الحكومات التي أصبحت لا تخدم مصالح فرنسا، أو حكومات توجهت نحو شركاء أجانب مثل السوفيات والأمريكان أو أيضا حكومات تشجع الأفكار الشيوعية والتقدمية، واعتبرت المصالح الفرنسية أن الحكومات الإفريقية الصالحة هي التي تحترم المصالح الاقتصادية والعسكرية الفرنسية وتمنح لفرنسا صفة الدولة الأولى بالرعاية في السوق الداخلية و على المستوى السياسي والدبلوماسي[2].

ونجحت فرنسا في أغلب الحالات من التخلص من القادة الأفارقة المعارضين لسياستها وعملات على تنصيب قيادات جديدة موالية لمصالحها. وعلى سبيل المثال، ساندت المخابرات الفرنسية **ادريس دبي** للوصول إلى الحكم في تشاد (ديسمبر 1990) رغبة في التخلص من **حسين حبري** الذي كان حليفا لأمريكا ورفض الدمقراطية.[3]

[1] - ايمان اشرف رشاد، نفس المرجع السابق، ص 365.
[2]- زكاري ترباوي، نفس المرجع السابق، ص ص 70 – 71.
[3]-Patrick PESNOT, Les dessous de la Françafrique, Nouveau monde éditions, Paris, 2008, P.235

ظهرت أهمية المرتزقة في إفريقيا خلال الحرب الأهلية في الكونغو (1960)، حيث ساهم العديد من جنود فرنسيين قدماء في الحرب ضد "الخطر الشيوعي" والزحف السوفياتي .وفي الستينيات، ربطت المخابرات الفرنسية علاقات تعاون مع الجنود الفرنسيين القدماء وكلفتهم ببعض المهام لزعزعة استقرار الأنظمة الإفريقية الشيوعية أو الإسلامية التي تشكل خطر على أمن الدول الإفريقية التابعة لفرنسا .ومن أبرز تدخلات المرتزقة مع دعم وتشجيع من المخابرات الفرنسية، ويمكن ان نذكر:

- تقديم المساعدات والأسلحة لمتمردي **بيافرا** في نيجيريا ونشر جنود المرتزقة من 2 جويلية 1967 إلى 1969 بمساهمة غابون وكوت ديفوار؛
- محاولات دعم استقلال إقليم **كابندا** في أنغولا الثري بالمعادن والثروات الباطنية من 1974 إلى 1976؛
- محاولة الإطاحة بنظام **ماتيو كيريكو** في **داهومي** (بنين حاليا) في جانفي 1977 للتخلص من ذلك النظام "**الماركسي**"، بمساهمة الغابون، كوت ديفوار، المغرب وشركة ألف البترولية؛
- التحكم في الحياة السياسية لأرخبيل القمر في مضيق موزمبيق الإستراتيجي من 1975إلى غاية 1989 وكان الحكم الفعلي في أيدي **بوب دونار** الذي جعل من القمر محطة دعم مصالح فرنسا في المحيط الهندي ولمساعدة جنوب إفريقيا من التخلص من أثار العقوبات الدولية المفروضة على نظام التمييز العنصري[1].

وكانت نظرة القادة الفرنسيين قائمة على ضرورة المحافظة على منطقة نفوذ فرنسا في إفريقيا واعتبروا أن هذا النفوذ قد يهدد من طرف دول تنتهج سياسات معادية لفرنسا، ومن أبرز الأمثلة نذكر غينيا، مستعمرة فرنسية سابقة رفضت تحت زعامة الرئيس سيكو توري

[1]- Patrick PESNOT, op cit , p 120

الانضمام للجماعة الفرنسية الإفريقية عام 1958 وتحصلت على الاستقلال سنتين قبل بقية المستعمرات الفرنسية.[1]

لم تتدخل دوما المخابرات الفرنسية بصفة غير مباشرة في إفريقيا بل ومنذ السبعينات عملت على تقديم دعم للدول الإفريقية الصديقة التي كانت تمارس سياساتها الخاصة في إفريقيا، واعتبرت فرنسا أنه يتوجب دعم الدول الإفريقية الحليفة لتجنب تدخلها في إفريقيا بصفة مباشرة وتوريط مصالحها ومخابراتها. وعلى سبيل المثال، دعمت فرنسا كل محاولات كوت ديفوار للتخلص من نظام **نكروما** 1960-1966 في غانا الذي كان له سياسة الإفريقية الشاملة.[2]

اعتمدت السياسة الإفريقية لفرنسا أثناء حكم الرئيس **جيسكار** على دعم سياسات أهم الدول الفرانكفونية في إفريقيا، واختيرت هذه الدول على أساس نفوذها الإقليمي، مواردها الطبيعية، توجهاتها السياسية. وأشركت باريس كل من السنغال، كوت ديفوار، الطوغو، غابون، الزائير والمغرب في سياستها الإفريقية من 1975 إلى1981.[3]

إن فرنسا كان لها دورا هاما في إدارة النزاعات الإفريقية وبالخصوص تلك النزاعات التي ظهرت في دول إفريقيا الناطقة باللغة بالفرنسية. وضعت فرنسا بعد استقلال مستعمراتها الإفريقية نسقا تعاونيا خاصا في جميع المجالات، سمح لها بالإبقاء على نفوذها السياسي وتواجدها العسكري في إفريقيا.

[1] - زكاري ترباوي، نفس المرجع السابق، ص 74.

[2] - Patrick PESNOT, op cit , p 255

[3] - Daniel BACH, « La France en Afrique subsaharienne : contraintes historiques et nouveaux espaces économiques » in Samy COHEN, Marie-Claude SMOUTS (sous la direction), La politique extérieure de Valéry Giscard d'Estaing, Presses de la FNSP, Paris, 1985, P. 285

المبحث الثالث: محددات العلاقات الفرنسية الافريقية

المطلب الأول: المحدد السياسي للعلاقات الفرنسية الافريقية

منذ انسحاب فرنسا من مستعمراتها في إفريقيا يتضح لنا أنها دعمت العديد من الأنظمة السلطوية في العديد من البلدان الإفريقية، فقد نهجت فرنسا سياسة تمثلت في تكريس دعم هذه الأنظمة عوض تشجيع أنظمة جديدة لا تعرف بعد قدرتها على السيطرة على شعوبها، لأن التجربة أثبتت أن الاستقرار السياسي يؤدي حتماً إلى إزدهار الاستثمارات الفرنسية، ومثال على ذلك مساعدتها لنظام إدريس ديبي في تشاد ونظام عبدالله واد في السنغال، والعديد من الأنظمة السلطوية الأخرى، وأعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران أن المساعدات الفرنسية ستكون مشروطة بالتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، ورغم ذلك ظلت فرنسا تدعم النظم الإفريقية السلطوية بحجة المحافظة على الاستقرار وتجنيب البلاد الحروب الأهلية.[1]

تعمل السياسة الفرنسية على استقرار الأنظمة الإفريقية والحفاظ عليها، خصوصاً الموالية لفرنسا، ولذلك فقد ظلت فرنسا تساند النظم القائمة القوية رغم سلبياتها، وتشجيع النظم الجديدة التي لا تعرف مدى قدرتها على سيطرة شعوبها، وأن حالة الاستقرار مرغوب فيها من أجل ازدهار الاستثمارات الفرنسية في القارة الإفريقية، واستطاعت فرنسا في الفترة من 1997 إلى 2002 على إعادة النظر في توجهاتها لتتلاءم مع البيئة الإفريقية الجديدة.

وذلك في ظل مجموعة من التحولات الداخلية والإقليمية والتي كانت من أبرزها وصول حكومة يسارية السلطة بقيادة ليونيل جوسبان، والتي رفعت شعار تحديث السياسة الفرنسية نحو إفريقيا بسعيها لوضع حد لشبكة العلاقات الشخصية التي طبعت علاقة بإفريقيا طيلة

[1] - إجلال رأفت،" السياسة الفرنسية فى إفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة السياسة الدولية(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد106، أكتوبر1991)، ص 10

عقود من الزمن إضافة إلى التحولات التي شهدتها القارة وبروز أطراف إفريقية تطمح للعب ادوار إقليمية مثال على ذلك نيجيريا، وبروز نخبة سياسية إفريقية ذات ميول انجلوفونية[1].

ترتكز فرنسا كدولة كبرى في سياستها الخارجية على ثلاثة عوامل، مقعدها الدائم في مجلس الأمن، والقدرة النووية، ثم إفريقيا، وتعد فرنسا القوة الإقليمية الأكثر نفوذاً في القارة الإفريقية، فمنذ 2011 تدخلت فرنسا بشكل مباشر في القارة أربع مرات مثال على ذلك ساحل العاج، وليبيا، وأفريقيا الوسطى، وتهد فرنسا في الحفاظ على المصلحة السياسية المتمثلة في مواصلة السيطرة على الأصوات الإفريقية في المنظمات الدولية، والتي تهيمن عليها طيلة عقود من الزمن[2].

المطلب الثاني: المحدد العسكري والأمني للعلاقات الفرنسية الافريقية

تقترن عملية بناء الدولة في الغالب ببناء قدراتها الدفاعية وفي كيفية توظيفها لتحقيق أمنها المنشود، وتبعاً لذلك يعد المحدد العسكري المقوم الرئيسي لهذه القدرة، وكان للوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا يصل إلى حوالي 7913 جندي في بداية التسعينيات، ونظراً لظروف الانفاق وارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية، وتطوير الأنظمة الإفريقية لقدراتها العسكرية الذاتية، فقد صدر قانون في البرلمان الفرنسي في نوفمبر 1997م من شأنه أن يخفض من تكلفة هذا التواجد العسكري بمقدار 800 مليون فرنك، وقضي أيضاً بتخفيض عدد الجنود الفرنسيين إلى 5000 جندي وعدد القوات العسكرية إلى 4 قواعد في السنغال، كوتيفوار، الجابون، جيبوتي.[3]

وتسعى فرنسا من خلال تعزيز تواجدها العسكري في قارة أفريقيا بالإضافة إلى حماية المصالح وتحقيق المكاسب وزيادة السيطرة والنفوذ إلى تحجيم دور بعض القوى الإقليمية

[1]- هبة خالد جمال عبد الرزاق، العلاقات الفرنسية الافريقية منذ عام 2012 "مالي نموذجا"، باحثة دكتوراه بكلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة، مصر، 2023، ص 12.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 13.

[3] - محمود أبو العينين،" العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 140، 2000م، ص23.

والدولية الصاعدة في إفريقيا كالصين وأمريكا. وعلى الرغم من انسحاب فرنسا من مستعمراتها في إفريقيا إلا أن تدخلاتها العسكرية لم تنقطع منذ ذلك الحين، كما تعد فرنسا من أكثر دول أوروبا لديها وجود عسكري هو الأقوى في قارة أفريقيا، ويؤكد كثيرون أن التدخل الفرنسي في بعض الدول الأفريقية التي كانت مستعمرات تابعة لها سابقاً، يمكن تضمينه في خانة الاستعمار الجديد وليس مكافحة واحتواء الإرهاب كما تدعي القيادة الفرنسية.[1]

واضطرت فرنسا إلى تطوير سياستها في التعاون العسكري مع إفريقيا، فاعتمدت في عام 1993 خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوة للتدخل السريع في جنوب غرب فرنسا في عدة مناطق مثل تولوز ونانت ورين، وتسطيع هذه القوات أن تدخل في وقت قصير في كل أنحاء القارة الإفريقية، وتساعدها القوات الفرنسية المرتكزة في القواع المتبقية في إفريقيا، وربما أن هذه القوات أصبح دورها مساعداً فقط، فهي لم تعد في حاجة إلى وجود عسكري وبشري مكثف، لذلك خفضت فرنسا من أعداد الجنود والمستشارين العسكريين في تلك القواعد التي بقيت في إفريقيا. وتحافظ فرنسا على الروابط الأمنية المتعددة، وعلى بقائها وتنميتها، وتبرز أهم الاتفاقيات منها:[2]

-**القواعد العسكرية**، بلغ عدد القواعد العسكرية الفرنسية في أفريقيا سنة 1960 نحو 100 قاعدة عسكرية، اختزلت إلى 5 قواعد عسكرية توزعت على دول إفريقية عديدة، وأبرز القواعد الفرنسية (قاعدة في جيبوتي، قاعدة داكار في السنغال، قاعدة ليبرفيل في الجابون، قاعدة نجامينا في تشاد، قاعدة يوريون في ساحل العاج).

-**اتفاقيات الدفاع العسكري**، تناقص عدد اتفاقيات الدفاع التي كانت فرنسا قد عقدتها مع الدول الإفريقية في الستينيات من القرن العشرين، حتى بلغ ثماني اتفاقيات فقط مع الدول

[1]- هبة خالد جمال عبد الرزاق، نفس المرجع السابق، ص 15.

[2] - مولاي بومجوط، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا فى ظل المنافسة الأمريكية الصينية دراسة(2001-2014) ، **رسالة دكتوراه**، (جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، 2016م) ص ص 128 – 129.

الآتي: (الكاميرون، أفريقيا الوسطى، جزر القمر، كوت يفوار، جيبوتي، الجابون، السنغال، توجو).

-**اتفاقيات التعاون العسكري والمعونة العسكرية**، تشمل هذه الاتفاقيات عدة مجالات: المساعدات العسكرية والفنية، المساعدات المباشرة للجيوش وأجهزة الشرطة الوطنية، المنح الدراسية العسكرية وبرامج التدريب للضباط الأفارقة، وتشمل أيضاً هذه الاتفاقيات مجال الصحة العامة وحفر الآبار وتنقيتها وإقامة البنية التحتية، وتختلف مدة سريان هذه الاتفاقيات من دولة لأخرى، ويمكن تجديدها أو إلغاؤها حسبما يتفق الطرفان الفرنسي والإفريقي، وتشمل هذه الاتفاقيات 22 دولة إفريقية هي(بنين، بوركينافاسو، بورندي، الكاميرون، إفريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو، ساحل العاج، جيبوتي، الجابون، غينيا الاستوائية، غينيا كوناكري، مالي، موريشيوس، موريتانيا، رواندا، السنغال، تشاد، توغو).

المطلب الثالث: المحدد الاقتصادي الثقافي للعلاقات الفرنسية الافريقية

1-المحدد الاقتصادي:

شكلت إفريقيا إبان حكم فترة الاستعمار الفرنسي فضاء لتصريف السلع والبحث عن المواد الأولية لتنمية الصناعات الفرنسية، كذلك عملت فرنسا على ربط استقلال الدول الإفريقية التي كانت سيطرتها بإقامة اتفاقيات للتعاون تحت شعارات مساعدة الدول الإفريقية على تنميتها الاقتصادية وتحقيق الإقلاع الاقتصادي، ولكنه على صعيد الممارسة كانت تهدف هذه الاتفاقيات إلى تكريس الهيمنة الفرنسية على إفريقيا، حتى بعد رحيل صاحب فكرة اتفاقيات التعاون الجنرال شارل ديغول ومطالبة العديد من الدول بإعادة النظر في سياسة التعاون الفرنسي المهيمن على إفريقيا.

وقد عملت فرنسا على ابقاء الروابط النقدية والاقتصادية حتى بعد خروجها من مستعمراتها في إفريقيا، وذلك بخلق منطقة الفرنك الفرنسي التي كانت تربط العملات الإفريقية بالعملة

الفرنسية وتوحيد سعر الصرف بين المستعمرات لإضفاء نوع من الانسجام لكن سرعان ما تم إلغاء هذه السياسة عام 1994.[1]

أن المحدد الاقتصادي له أهمية كبيرة في توجيه سلوك صانع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية، وتحديد إدراكه وتطلعاته في بناء الاستراتيجية الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي، فالمحدد الاقتصادي يؤدي دوراً أساسياً في تحديد قوة الدولة، بما يسمح لها باستخدامه لأغراض سياسية وعسكرية، إن فرنسا التي تمتلك إمكانيات اقتصادية وطنية، تمكنها من تنفيذ استراتيجيتها الشاملة تجاه العالم الخارجي، فقد سعت ضمن مخططاتها الخارجية من أجل الحصول على المواد الأولية، وتوفير الأسواق لمنتجاتها بالارتكاز على علاقاتها التاريخية مع مستعمراتها السابقة في إفريقيا، وعلى ما تسميه بالمعاملة المتميزة تجاها. وتعتمد العلاقات الاقتصادية الفرنسية مع الدول الإفريقية على أسس أربعة رئيسية:[2]

- التجارة البينية بين فرنسا وغالبية دول غرب ووسط القارة، تبذل فرنسا محاولات كثيرة لاستمرا هذه العلاقات وضمان بقاء مركزها متميزاً فيها، وبالفعل ما زالت فرنسا في بعض الدول الفرانكفونية، المستورد الأول لمواد الخام والمصدر للسلع المصنعة، ورغم ذلك فالإشارة واجبة إلى الانحسار التدريجي لدور فرنسا الاقتصادي في القارة بشكل عام على مدى السنوات الأخيرة.

- الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا، مازالت رؤوس الأموال الفرنسية من أهم الاستثمارات في العديد من الدول الفرانكفونية، ونخص بالذكر ساحل العاج، والغابون، واشتراك الخبرة والتكنولوجيا والأموال الفرنسية في إقامة مشروعات اقتصادية حيوية بالنسبة للسنغال وموريتانيا، وهما مشروع استصلاح أراضي نهر

[1] - حسناء سيف،"إفريقيا في المنظر الاستراتيجي الفرنسي بعد انتهاء الحرب الباردة"، **مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والإجتماعية** (مؤسسة خالد الحسن، مركز الدراسات والأبحاث، المجلد السابع، العدد2017،8م)، ص 295.

[2] - مولاي بومجوط، نفس المرجع السابق، ص ص 133 – 134.

السنغال، ومشروع استخراج الحديد في موريتانيا، وتعتمد فرنسا في مجال تنمية الاستثمارات على خبرتها القديمة بالسوق الأفريقية وباحتياجاتها.

- المنظمات الاقتصادية الإقليمية في وسط وغرب إفريقيا، إذا كانت سياسة التعاون الاقتصادي بين فرنسا والدول الأفريقية تخدم مصلحة فرنسا الاقتصادية، فهي في الوقت ذاته تكلفها نفقات طائلة، لذا رحبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية الاقتصادية التي تشكلت في السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين وضمت دول غرب ووسط إفريقيا، ونضيف إلى جانب منظمة (ECOWAS)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ويفيد إنشاء تلك المنظمات (UDEAC) والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى الوجود الفرنسي في القارة.

2-المحدد الثقافي:

إن التعاون الثقافي من وجهة نظر الفرنسيين أداة فعالة قادرة على الحفاظ على قابلية النخب في إفريقيا على اعطاء الأولوية للغة الفرنسي كإرث تاريخي لتكون هوية لغوية في هذه الدول، وتكون فيها اللغة الفرنسية اللغة الوظيفية والتربوية، فاللغة الفرنسية هي إحدى الركائز والأبعاد التي تعمتد عليها فرنسا في تعاونها الدولي، كما صرح به الرئيس الفرنسي الأسبق جورج بومبيدو، حين قال: من بين كل الدول في العالم تعد فرنسا الدولة الوحيدة التي تولي الاهتمام الأكبر لتصدير لغتها وثقافتها.[1]

وأعطت الدولة الفرنسية اهتماماً كبيراً بالفرانكفونية، ليس كتعبير عن اللغة الفرنسية، أو على تلك السياسة التي انتهجتها الجمهورية الخامسة منذ تأسيسها فحسب، وإنما كتعبير أيضاً عن دالة المصالح العليا للدولة وأمنها، وقوامها، ومن أجل بزوج فضاء سياسي دولي، يبحث له عن تعريف يؤهله للحصول على إمكانية قيام تعاون مشترك بين أعضائه (الدول الفرانكفونية)

[1] - هبة خالد جمال عبد ارزاق، نفس المرجع السابق، ص 18.

وبين فرنسا، لكي يتمكن من إيجاد مكانة دولية له، يعبر عن ذاته ويحقق من خلالها مصالحها، واعتمدت فرنسا على عدة آليات بغرض إبراز حضورها الثقافي في إفريقيا:[1]

- **اللغة المشتركة:** تعد اللغة الفرنسية لغة سائدة في وسط وغرب إفريقيا بالإضافة إلى مدغشقر وجزر القمر في الجنوب الشرقي، غير أنه وفي الآونة الأخيرة لوحظ أن كثيراً من الأفارقة الفرانكفونيين اتجهوا إلى تعلم الانجليزية ما أدى إلى تراجع عامل اللغة.

- **القمم الفرانكفونية:** بدأ هذا التقليد بافتتاح الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو لأول قمة فرانكفونية عام 1973، وتعقد هذه القمم كل سنتين في باريس أو إحدى العواصم الإفريقية، وتبحث هذه القمم في الشؤون الفرنسية الإفريقية المشتركة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، وقد استطاعت فرنسا ومنذ نهاية الثمانينات أن تجذب إلى هذه القمم دولاً غير فرانكفونية كنيجيريا وأنغولا.

- **رابطة الدول الفرانكفونية:** افتتحت هذه الرابطة في عهد الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران سنة 1986، وتضم كل الدول الناطقة بالفرنسية في العالم إلا أنها أصبحت تضم دولاً غير ناطقة بالفرنسية كمصر مثلاً، وقد كانت الفرانكفونية تعني بالأساس بمسألة تعميق العلاقات الثقافية بين أعضاءها، والتأكيد على أن اللغة الفرنسية تمثل كتلة عالمية باستطاعتها مواجهة المد الانجلوفوني في العالم، غير أن تغير الظروف العالمية وبروز الولايات المتحدة كقوة عالمية جعل فرنسا تضيف إلى البعد الثقافي للفرانكفونية أبعاداً سياسية ودبلوماسية.

[1] - اجلال رأفت، نفس المرجع السابق، ص 14

خلاصة الفصل الأول:

تعد القارة الإفريقية من أهم القارات في العالم، من حيث الموقع الاستراتيجي الذي يتوسط العالم، فهي تعد حلقة وصل طبيعية بين القارات، كما أنها تستحوذ على ثروات طبيعية كبيرة والمتمثل في خزان استراتيجي عالمي للطاقة والموارد الأولية، بالإضافة إلى مساحتها الكبيرة واستحواذها على أهم الممرات البحرية في العالم، والتي تعد شريان اقتصادياً وتجارياً ودولياً. كما استطاعت فرنسا أن تفرض هيمنتها على إفريقيا بأسلوب التدخل المباشر والغير مباشر في رسم معالم ونماذج الحكم في القارة الإفريقية، وهذا كله للحفاظ على تلك الهيمنة، لأن السياسيون في فرنسا يعلمون جيداً أن بقاءهم في أفريقيا مرهون باستمرار هيمنتهم، لذا فأولى أهدافهم هي المحافظة على الوضع القائم، ومواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في القارة الإفريقية، وقد ظلت فرنسا تساند النظم القائمة القوية رغم سلبياتها، وتشجيع النظم الجديدة التي لا تعرف مدى قدرتها على سيطرة شعوبها.

الفصل الثاني:

السياسة الإفريقية لمانويل ماكرون والنقاشات الداخلية في افريقيا حول القطيعة مع الماضي

تمهيد

أسّست فرنسا لنفسها إمبراطورية في أفريقيا منذ استيلائها على أجزاء واسعة من القارة، ونفّذت إستراتيجيات وسياسات تؤمّن بقاءها الدائم فيها، وتأرجحت سياستها من الاستيعاب إلى التعاون، ثم سياسة الحكم المباشر وغير المباشر. وبعد استقلال الشعوب الأفريقية، مارست الدولة الأوروبية سياسة أطلقت عليها "أفريقيا الفرنسية"، وكانت عنوانا لإستراتيجية تقوم على الهيمنة والاستغلال والفوقية. بعد الإخفاقات المتكررة للسياسة الفرنسية في القارة السوداء، أعلن الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي عام 2007 سياسة جديدة تقوم على الشفافية والمساءلة وحساب المصالح والحوار الندي. وفي 2017، أعلن الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون طي صفحة فرنسا الأفريقية والدخول في عهد مختلف. وفي فبراير/شباط الماضي، وقبيل زيارة لماكرون؛ أعلن أيضا عن تحول في سياسة فرنسا نحو أفريقيا لعلاقات "جديدة ومتوازنة ومسؤولة"، ونحن كباحثين علميين سوف نتطرق الى هذا الفصل لدراسة الأحداث التي جرت بين فرنسا والقارة الافريقية في الفترة ما بين 2020-2023 بتقسيمه الى ثلاث مباحث وهي كما يلي:

- **المبحث الأول: السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون**
- **المبحث الثاني: فشل سياسي فرنسي في افريقيا يهدد بخسارة نفوذها**
- **المبحث الثالث: الدول المنافسة للنفوذ الفرنسي في افريقيا (2020 _ 2023)**

المبحث الأول: السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون

المطلب الأول: سمات السياسة الخارجية الفرنسية في عهد ماكرون

في 08 ماي 2017 وجه الرئيس الفرنسي المنتخب حينها **إيمانويل ماكرون**، خطابين لأنصاره، الأول في مقر حركة "**إلى الأمام**" الذي ترشح من خلالها، والثاني في ساحة **اللوفر**، حملا الكثير من الرسائل الضمنية والمباشرة الخاصة بسياسة الرئيس الجديد القادم من رحم معركة انتخابية حامية الوطيس خاضها أمام مرشحة اليمين المتطرف **ماريان لوبان**، بحيث تعهد ماكرون خلال خطابيه بإعادة نسج العلاقات الرابطة بين أوروبا وشعوبها، بين أوروباً نفسه مسؤولية الدفاع عن فرنسا ومصالحها وصورتها، ملمحا إلى رهانات ومواطنيها، محملا تواجهها القارة العجوز وحضارتها وأن "القدر الأوروبي المشترك"، يوجب إعادة النظر في الكثير من المواقف .

وحمل الرئيس الفرنسي المفعم بروح الحماسة وقتها على عاتقيه نقل الإرث التاريخي والإنساني لبلاده للأبناء والأجيال القادمة، مؤكدا أن فرنسا ستكون حاضرة في السلام، وستكون رمانة ميزان القوى العالمية، مع التأكيد على الالتزام بالتعاون مع المجتمع الدولي في ضوء الالتزامات والمواثيق الدولية بجانب وقوفها في الصف الأمامي لمحاربة الإرهاب[56].

[56]- عماد عنان، سياسة ماكرون الخارجية، الإخفاق سيد الموقف، صحيفة نونبوست، منصة إعلامية مستقلة ، تضم شباب الدول العربية، 13 افريل 2023.

ويختلف المراقبون حول تقييم السياسة الخارجية لماكرون، حيث يعتبر البعض أنه قد حقق نجاحات لفرنسا خارج حدودها، بينما يرى آخرون أنه كان يحاول التغطية على فشله الداخلي في تحقيق التآلف بين الفرنسيين ففر إلى الخارج لاستعادة الدور الخارجي لفرنسا. وإذ يثمن البعض هذه المحاولات رغم فشل الكثير منها في الخروج بنتائج ملموسة، يعتبر آخرون أنها ليست ذات جدوى حقيقية على مجريات الأحداث. ولعل أحدث انتقاد ناله الرئيس الفرنسي في هذا الصدد جاء من رئيس الوزراء البولندي الذي اعتبر أن تعدد الاتصالات بين الرئيس الفرنسي والرئيس الروسي لم يفلح في تجنب الحرب في أوكرانيا أو وقفها ولكنها كانت في غير محلها وشبهها بالتفاوض مع هتلر وستالين.[57]

يلخص المراقبون مبادئ السياسة الخارجية الفرنسية في ركنين أساسيين: الاستقلالية والتمسك بتعددية الأطراف في العلاقات الدولية Multilatéralisme. ويُقصد بالاستقلالية رسم نهج داخل الكتلة الغربية مستقل عن الهيمنة الأمريكية، بينما يُقصد بالتعددية تنسيق الجهود الدولية بشكل جماعي وخاصة من المرتكز الأوروبي بما يخفف فكرة الأحادية القطبية الأمريكية حالياً والثنائية القطبية سابقاً إبان الحرب الباردة. فيما يرى آخرون أن التعددية التي تحاول فرنسا انتهاجها يجب أن تتحين في المستقبل كسر أي ثنائية قطبية ناشئة قد تتكون من جراء التنافس الأمريكي– الصيني المحموم.[58]

وكان إيمانويل ماكرون يعول على فترة رئاسة فرنسا لمجلس الاتحاد الأوروبي–خلال الأشهر الست الأولى من عام 2022– كركن أساسي من حملته الانتخابية للرئاسيات للتسويق لنجاحه خلال فترة رئاسته لفرنسا في فتح مجالات أوسع للسياسة الخارجية الفرنسية. ولذا جاء برنامج فرنسا في رئاسة الاتحاد الأوروبي طموحاً للغاية، ولكن اندلاع الحرب الروسية

[57]- acriticism' scandalous ,unfounded 'for Morawiecki slams Macron :war Ukraine ",Sandford criticism'of putin dialogue ; in Euronews website ; 2022

[58] - رابحة سيف علام، السياسة الخارجية الفرنسية، حصاد سنوات ماكرون في الشرق الأوسط، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، افريل، 2022. ، ص 02.

في أوكرانيا غير من الأولويات وخلط الأوراق وأصبح ماكرون يواجه باتهامات الفشل في وقف الحرب بل واتهامات التودد إلى بوتين على حساب أمن أوروبا واستقرارها.

وهكذا يُخشى على ماكرون من التأرجح بين مصيرين، مصير الرئيس ترامب الذي فشل في الفوز بولاية ثانية بسبب فشله في مواجهة وباء كورونا في الداخل، وهو الأمر الذي كان يخشاه ماكرون ويدفعه لتمرير إجراءات أكثر حسماً بشأن فرض التلقيح الإجباري على المواطنين منذ بداية العام الجاري، وبين مصير الرئيس ساركوزي الذي كان رئيساً لفرنسا عندما شغلت رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي في المرة الماضية وقد تزامن ذلك أيضاً مع الحرب الروسية الجورجية في صيف 2008، ثم فشل في الفوز بولاية ثانية أمام المرشح اليساري فرونسوا هولاند في عام 2012 وانتهى الأمر إلى إدانته بعد ذلك– أي ساركوزي– بتهم بالفساد في تمويل حملته الانتخابية.[59]

المطلب الثاني: الماكرونية الافريقية الجديدة

وما إن تولى الرئيس الجديد السلطة في بلاده عام 2017 حتى أعلن إنهاء صفحة "**فرنسا الإفريقية**" والدخول إلى عهد جديد يقوم على العلاقات الجيدة والمتوازنة والمسؤولة بين الطرفين، وتضمنت رؤية ماكرون الجديدة خفض الوجود العسكري في إفريقيا إلى أدنى مستوى (3000 جندي بدل 5500) وإنهاء القواعد العسكرية الفرنسية وتحويلها إلى أكاديميات تشارك في إدارتها فرنسا والدول الأوروبية والإفريقية والتركيز على مشاريع التنمية والاحتياجات الإنسانية ورفض المنافسة الإستراتيجية التي تنخرط فيها بعض الأطراف الدولية والتوسع في العلاقات مع الدول الناطقة بالإنجليزية مثل كينيا وغانا ونيجيريا وتوسيع نطاق الشركاء في إفريقيا بوصف ذلك تحديًا حيويًا لأوروبا بأكملها وتركيز وتعزيز القوة

[59] - رابحة سيف علام، نفس المرجع السابق، ص 04.

الناعمة مع الدول الناطقة بالفرنسية وتسهيل التأشيرات للطلاب ودعم الرياضة، وخلال سنوات حكمه أجرى ماكرون 18 زيارة لدول إفريقيا.

و قد ذهب باحثون إلى أن ماكرون من خلال جولاته المكوكية للقارة الإفريقية وسباق الزمن لتجميل صورة بلاده يريد منافسة روسيا والصين والهند والولايات المتحدة في الحصول على أكبر نصيب من كعكة القارة التي زادت أهميتها خلال السنوات الأخيرة، خاصة ثرواتها الطبيعية والمعدنية، بجانب البعد التاريخي في الحالة الفرنسية تحديدًا التي تتعامل مع إفريقيا كملكية خاصة[60].

سعى ماكرون إلى الاعتراف بأخطاء الماضي للسياسة الفرنسية في إفريقيا، حيث رشح فيلوين سار وبينديكت سافوي لصياغة تقرير تاريخي لعام 2018 حول ما يجب القيام به بشأن عودة القطع الأثرية الثقافية الأفريقية التي تم نقلها إلى المتاحف الفرنسية خلال الحقبة الاستعمارية، وهو قرار لا يحظى بشعبية لدى المتاحف الفرنسية الكبرى[61].

لكن الاعتبارات السياسية أعاقت إلى حد ما محاولة ماكرون لإعادة ضبط العلاقات الدبلوماسية مع إفريقيا. لسبب واحد، في الأيام الأولى من ولايته الأولى، لم تقم الحكومة الجديدة التي قادها في البداية بحشد الرتب البيروقراطية في الدولة بشكل فعال وبدت وكأنها تولي القليل من الاهتمام للطريقة التي تم بها تنفيذ سياساتها. كان هذا هو الحال مع لجنة Duclercالتي تحقق في الأرشيفات الفرنسية السرية المتعلقة بالإبادة الجماعية في رواندا عام 1994. أثار تأسيس اللجنة في عهد ماكرون في 2019 غضب المؤسسات السياسية والعسكرية الفرنسية. وشككت اللجنة في التحالف السياسي الفرنسي مع رواندا قبل وأثناء الإبادة الجماعية. كما سلط الضوء على الطرق التي ساهمت بها العملية العسكرية الفرنسية

[60] - عماد عدنان، نفس المرجع السابق.

[61] Felwine Sarr and Bénédicte Savoy, "The Restitution of African Cultural Heritage: Toward a New Relational Ethics," French Ministry of Culture, November 2018 ;

بموجب تفويض من الأمم المتحدة في مساعدة "العقول المدبرة للإبادة الجماعية، الذين رفضت السلطات السياسية الفرنسية اعتقالهم.[62]

المطلب الثالث: التصور العام لسياسة القطيعة الماكرونية في العلاقات الفرانكو – افريقية

عد لقاء الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون برؤساء الأحزاب السياسية بخصوص التحولات الأخيرة في أفريقيا في 30 أغسطس 2023، بعث ماكرون إلى قادة الأحزاب في 7 سبتمبر أعلن فيها أن البرلمان سيناقش في دورته الخريفية السياسة الفرنسية في أفريقيا بعدما شهدت روابط فرنسا بمستعمراتها السابقة في القارة انتكاسة واضحة، خصوصاً في منطقة الساحل. ويمكن إبراز هذا التراجع في عدة مؤشرات:

الانسحاب العسكري من العديد من البلدان الأفريقية، خصوصاً في منطقة الساحل (مالي وبوركينا فاسو والنيجر)، فقد تقلص الحضور العسكري في أفريقيا إلى مستوى متدن غير مسبوق، ولم يعد يتجاوز ثلاث قواعد في السنغال (350 جندياً)، والغابون (350 جندياً)، وكوت ديفوار (800 جندي). وباستثناء تشاد، حيث لا يزال لفرنسا بعض المستشارين العسكريين، لم يعد لباريس أي حضور عسكري في منطقة الساحل الأفريقي. والنتيجة الأساسية لهذه المتغيرات هو تضاؤل قدرة فرنسا على التدخل العسكري المباشر في القارة بعد أن كانت قامت بمثل هذا التدخل 52 مرة على الأقل خلال الفترة من 1964 إلى 2014[63]

التراجع الاقتصادي رغم الدور المستمر للشركات الفرنسية الكبرى، ورغم بقاء المنطقة النقدية لأفريقيا الغربية والوسطى المرتبطة بالخزينة الفرنسية، لا يتعدى حجم التبادل التجاري مع أفريقيا 2% من التجارة الخارجية الفرنسية عام 2021. وفي عام 2014 وصل حجم التبادل

[62] - عمران طه عبد الرحمان عمران، سياسة ماكرون الخارجية اتجاه افريقيا، المركز الديمقراطي العربي، للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية و السياسية، مصر، 2023، ص 05.

[63] - وحدة الدراسات الافريقية، تراجع في كل المحاور، ازمة السياسة الفرنسية في افريقيا، مركز الامارات للسياسات، أبو ظبي، الامارات، 24 نوفمبر 2023.

التجاري بين الدول الأفريقية المستعمَرة سابقاً من فرنسا إلى أقل من 15% من حركة تبادلها الخارجي.[64].

التراجع السياسي بفشل سياسة الضغوط الديمقراطية التي بدأتها فرنسا في أفريقيا منذ عام 1990. فقد اتهمت النخب الأفريقية الجديدة فرنسا بازدواجية المعايير في تعاملها مع الأوضاع السياسية في القارة، وذلك بدعم الأنظمة الاستبدادية الموالية لها في الكونغو والكاميرون والغابون، وقبول تغيير الدستور في بعض البلدان لمنع التداول على السلطة كما وقع في كوت ديفوار عام 2020، وأيضاً مباركة الانقلابات العسكرية كما حدث في تشاد في 20 أبريل 2021 بعد مقتل الرئيس إدريس ديبي، وما حدث في غينيا في 5 سبتمبر 2021، مع التشدد في رفض الانقلابات العسكرية التي حدثت في مالي والنيجر، مع اتهامات متزايدة لفرنسا بالضلوع في انقلاب الغابون الذي وقع في 30 أغسطس 2023[65].

التراجع الثقافي رغم استمرار الرابطة الفرانكفونية التي تضم 20 دولة أفريقية تشكل الفرنسية لغتها الرسمية. فبعد رواندا التي اعتمدت عام 2010 الإنجليزية لغة للتعليم بدلاً من الفرنسية، انضمت الغابون وتوغو إلى الكومنولث (البريطاني) في يونيو 2022، وقررت الجزائر في مايو 2023 اعتماد الإنجليزية بدلاً من الفرنسية

لغة للتعليم الجامعي، وقررت المملكة المغربية توسيع نطاق الإنجليزية في التعليم العمومي منذ المرحلة الإعدادية في إطار استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى منح الصدارة للإنجليزية في كل مراحل التعليم.

تراجع حركية الانتقال البشري نتيجة لزيادة القيود على الهجرة والحد من التأشيرات الممنوحة للأفارقة، في الوقت الذي تزايدت وتيرة الانتقال من البلدان الأفريقية إلى تركيا والدول

[64]- كريستوف شاتيلوت، في غرب افريقيا، تبرأ الرأي العام من فرنسا، صحيفة لوموند، فرنسا، الصادرة في 04 نوفمبر 2023، على الساعة 12:47.

[65]- وحدة الدراسات الافريقية، نفس المرجع السابق.

الآسيوية على حساب الوجهة الفرنسية المفضلة سابقاً لدى الأفارقة. ووفق المعروض حالياً على البرلمان الفرنسي، سيتم تسهيل عملية طرد المدانين في قضايا عامة، وتعقيد إجراءات استقدام الأقارب، والحد من الإعانات الطبية والاجتماعية للأجانب، بما سيحد عملياً من حركية الهجرة الأفريقية إلى فرنسا[66].

المبحث الثاني: فشل سياسي فرنسي في افريقيا يهدد بخسارة نفوذها

المطلب الأول: انتهاء استراتيجية فرنسا في الساحل الافريقي

ومصطلح الساحل الأفريقي هي تسمية قديمة أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة الجغرافية التي تمتد من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الأفريقية ،وبالرغم من بساطة التضاريس الجغرافية لمنطقة الساحل الأفريقي إذ يغلب عليها الطابع الصحراوي مع وجود بعض الكتل الجبلية المترامية إلا أن هذه البساطة أخفت وراءها تعقيدات يصعب إدراكها أو السيطرة على مكوناتها، هذه التعقيدات يمكن القول أنها من بين أهم مسبباتها العنصر البشري الذي استغل هذه البساطة الجغرافية ليجعل من المنطقة إحدى أكثر مناطق العالم توترا ولا يقل أهمية عن منطقة الشرق الأوسط.[67]

كما أن هناك اختلاف في تحديد الرقعة الجغرافية التي تشغلها منطقة الساحل، فالبعض يعتبرها المنطقة التي يحدها البحر الأبيض من الشمال، موريتانيا والمحيط الأطلسي من الغرب، والبحر الأحمر من الشرق والتشاد من الجنوب أما قلب الساحل، فإنه يشمل الشمال والشمال الغربي لموريتانيا وشمال مالي والنيجر. والبعض الأخر يعتبرها المنطقة التي تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر لمسافة 2400 ميل في حزام يتراوح عرضه

[66]- قانون 26 يناير 2024، للسيطرة على الهجرة و تحسين الاندماج، الجريدة الرسمية لـ 27 جانفي 2024، فرنسا.
[67]- مبروك كاهي ,منطقة الساحل الأفريقي صراعات قديمة وتحديات جديدة، .كلية الحقوق والعلوم السياسة ,جامعة ورقلة الجزائر، 2015

بين عدة مئات وآلف كلم وتبلغ مساحة أكثر من ثلاثة ملايين كلم مربع، يحدها شمالا الصحراء الكبرى وجنوبا منطقة السافانا، وهي تضم اليوم السنغال، موريتانيا، مالي بوركينافاسو، النيجر، التشاد ،السودان وأرتيريا[68].

بالنسبة إلى فرنسا، يبدو الأمر بمنزلة إخفاق مهين، تماما مثلما انسحبت الولايات المتحدة من أفغانستان تجر أذيال الخيبة منذ عامين. ولكن بالنسبة إلى النيجر، فالأمر يبدو نصرا مدويا، كما تفاخر قادتها العسكريون في بيان لهم عقب الإعلان. أما بالنسبة إلى بقية منطقة غرب أفريقيا، فالأمر بمنزلة الإنذار، وهو تداعي الحضور الغربي في المنطقة. وبعد شهرين على توعد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون برد "فوري وحاسم" في حال تعرض المواطنون الفرنسيون للمهاجمة بعد وقوع الانقلاب العسكري في النيجر، وبعد مرور 10 أيام على تصريحه باحتجاز السفير الفرنسي رهينة في البلاد، بدا الرئيس الفرنسي وكأنه قد رضخ للأمر. وحسبما أعلن ماكرون ستغادر القوات الفرنسية النيجر في غضون الأسابيع القليلة التالية، وهذا يعني الانسحاب الكامل لما يقدر بـ 1500 مقاتل بحلول نهاية العام[69].

ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الانقلاب العسكري الذي حدث في مالي عام 2020، والذي أطاح بالقوات الفرنسية خارج البلاد، وما أعقبه من انقلاب عسكري آخر في بوركينا فاسو بعد مضي عام واحد، لينتهي بذلك الحضور الفرنسي في تلك المنطقة. وهكذا أصبحت النيجر مركزا للعمليات الفرنسية، حتى هذا الصيف حينما تم عزل رئيسها المدعوم من فرنسا من السلطة[70].

---

[68]- سفيان منصوري ، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري.(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: السياسات العامة جامعة قاصدي مرباح ,ورقلة,2013-2012,ص 50

[69]- فيصل اليافعي، في العمق، انتهاء استراتيجية فرنسا في الساحل الافريقي بعد عقد من الزمن، جريدة العرب ، السنة 46، العدد 12908، 30 – 09- 2023.، ص 06.

[70]-، فيصل اليافعي، نفس المرجع السابق، ص 06.

يزور مسؤولون فرنسيون النيجر الجمعة لإعادة تحديد استراتيجية محاربة الجهاديين في منطقة الساحل الأفريقي، مع استكمال قوات تقدر بالآلاف الانسحاب من مالي وتزايد المخاوف بخصوص التهديد المتزايد للدول الساحلية في غرب أفريقيا.

وأضعفت الانقلابات العسكرية في مالي وتشاد وبوركينا فاسو تحالفات فرنسا في مستعمراتها السابقة، وشجعت المتشددين الذين يسيطرون على مساحات شاسعة من الصحراء ومناطق الغابات، كما فتحت الباب أمام نفوذ روسي أكبر[71].

وتفاقمت المخاوف من أن خروج 2400 جندي فرنسي من مالي، مركز العنف في منطقة الساحل ومعقل تنظيمي القاعدة و"الدولة الإسلامية"، سيؤدي إلى تزايد وتيرة العنف ويزعزع استقرار الدول المجاورة ويحفز الهجرة. ومع توقع اكتمال الانسحاب بحلول نهاية الصيف، تصل وزيرة الخارجية الفرنسية الجديدة **كاثرين كولونا** ووزير الدفاع **سيباستيان ليكورنو** إلى النيجر الجمعة لإتمام عملية إعادة انتشار إقليمية. وستصبح النيجر مركزا للقوات الفرنسية، حيث يتمركز زهاء ألف جندي في العاصمة نيامي مع طائرات مقاتلة ومسيرة وهليكوبتر[72].

كشفت فرنسا في 27 فبراير 2023 عن اعتماد استراتيجية عسكرية، واقتصادية جديدة في إفريقيا، خصوصا في منطقة الساحل والصحراء. تتسم الاستراتيجية بالتحلي بالتواضع والمسؤولية، وتبني علاقة جديدة متوازنة ومتبادلة ومسؤولة مع دول القارة الإفريقية، وتحول على الصعيد العسكري. ترتكز الاستراتيجية الفرنسية العسكرية على ثلاثة محاور:

[71]- قناة فرانس 24 لويتز، فرنسا تجهز استراتيجية عسكرية مستقبلية في الساحل الافريقي قبل انسحابها من مالي، نشرت في 2022/07/14، على الساعة 12:48.

[72]- قناة فرونس 24 ، نفس المرجع السابق.

- **المحور الأول** :خفض ملموس لعدد القوة الفرنسية المنتشرة في أفريقيا، إلا أن الاستراتيجية لم توفر تفاصيل حول الأعداد، ولا مواضع انتشار القوات الفرنسية.
- **المحور الثاني** :التخلي عن مفهوم القواعد العسكرية، وتحويلها إلى أكاديميات تقوم بعمليات التنشئة، والتدريب، والتأهيل بالمشاركة مع الدول الإفريقية، ما يعني أن القواعد العسكرية لن تلغى، بل سوف يتم إعادة تنظيمها، وتحديد مهماتها.
- **المحور الثالث** :تغيير المقاربة، بحيث ستكون باريس مستعدة لتقديم الدعم العسكري بناء لرغبات الدول الإفريقية، ومن أجل مواكبة قواتها ومساندتها، وليس للحلول مكانها، أو أن تكون هي في الواجهة.

ولطالما كانت سياسة الهيمنة التي تمارسها القوى الدولية والإقليمية في أفريقيا بعامة، وفي منطقة الساحل والصحراء بخاصة، تتسم بالنفاق وعدم الانسجام مع مصالح شعوب تلك المنطقة، ما جعل الشعوب الأفريقية تفقد ثقتها بتلك السياسات، وترفض اتباعها، سواء في النيجر ومالي وبوركينا فاسو والجزائر وموريتانيا، ... إلخ. ولذلك نجد الآن أيضاً أن هنالك جبهة رفض لنشوب صراع إقليمي جديد بسبب أزمة النيجر في منطقة الساحل، المضطربة أصلاً منذ عقود، والتي تعيش توترات وعدم استقرار بشكل شبه مستدام، ناهيك عن المجاعة والجفاف، وسيوف الجماعات الإرهابية، والفساد، وهيمنة القوى الدولية والإقليمية التقليدية، وهيمنة القوى الجديدة الوافدة على المنطقة، مثل مرتزقة جماعة **فاغنر** الروسية. [73]

حيث ان الرفض المتزايد للوجود الفرنسي في هذه المنطقة جعلها تصبح ساحة "لعبة كبرى" جديدة للقوى العظمى، الدولية والإقليمية، على غرار منطقة آسيا الوسطى، مما دفع قادة

[73] - بون، أمن دولي و استراتيجية فرنسا و مواجهة الانهيار، المركز الأوروبي للدراسات و مواجهة الإرهاب و الاستخبارات ECCI، وحدة الدراسات الثالثة، 13 سبتمبر، 2023.

الدول المغاربية المجاورة للنيجر، وخاصة الجزائر، للتحذير من جعل النيجر ساحة صراع جديدة على طاولة لعبة الأمم[74].

المطلب الثاني: انقلاب الغابون يمهد لتراجع واسع لسياسة فرنسا

تواجه بلدان في جميع أنحاء أفريقيا، من الحكومات المتعثرة في منطقة الساحل إلى زعماء الأسر الحاكمة في وسط أفريقيا، وحتى المستعمرات الفرنسية السابقة في غرب القارة والأنظمة الاستبدادية في شرقها، مخاطر الانقلابات العسكرية وسط تصورات عن العواقب الضعيفة لقادة الانقلابات، ما يشكل تهديدات متزايدة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في جميع أنحاء أفريقيا .ودق انقلاب 30 أغسطس في الغابون، وانقلاب 26 يوليو في النيجر، والانقلابات السابقة في بوركينا فاسو وغينيا ومالي والسودان، ناقوس الخطر بشأن عدوى الانقلابات في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء .وجاء في تحليل على موقع **ستراتفور** أنه بينما تختلف محفزات الانقلابات من بلد إلى آخر، تنتشر تصورات مدبري الانقلاب المحتملين بأنهم قادرون على الإطاحة بالحكومة بنجاح دون تداعيات محلية أو خارجية كبيرة. ومن الممكن أن تحدث انقلابات عسكرية غير متوقعة في عشرات البلدان في جميع أنحاء القارة وسط تصورات بأن التداعيات الناتجة عنها محدودة[75].

أعلنت مجموعة "إيراميت" الفرنسية للتعدين، في نفس يوم الانقلاب، أنها "توقفت" في الغابون. وأوضحت أنه "في أعقاب الأحداث الأخيرة، أوقفت المجموعة أنشطتها في الجابون وذلك لحماية سلامة أفرادها وسلامة منشآتها". وتوظف شركة "إيراميت" حوالي 8000 شخص في البلاد، معظمهم من الجابون. أدى هذا الإعلان إلى تراجع "إيراميت" في بورصة

[74]- عبد النور تومي، انعكاسات عدم الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي على امن الدول المغاربية، أزمة النيجر نموذجا، مركز الدراسات الشرق الأوسط، 2022/08/26.

[75]- الحبيب الأسود، غياب الحزم الدولي و هشاشة المؤسسات يكرسان ثقافة الانقلاب، جريدة العرب في العمق، السنة 46، العدد 12915، 2023/10/07، ص 07.

باريس. وتوجد هذه المجموعة الفرنسية في الغابون من خلال شركتين تابعتين: الأولى، شركة تعدين "كومولوج" المتخصصة في استخراج المنجنيز. كما تتولى شركة "ستراج" (شركة الاستغلال العابرة للغابون)، وهي الشركة الثانية التابعة للمجموعة الفرنسية، تشغيل السكة الحديدية للخط الذي يربط ساحل المحيط الأطلسي بالجنوب الشرقي للبلاد الغنية بالمعادن عبر غابة الغابون الاستوائية. وتقوم الشركة بنقل المعادن والركاب لمسافة تزيد عن 650 كم. وتنتج الغابون نحو 200 ألف برميل من النفط يومياً، معظمها من الحقول المستنفدة. ومن بين الشركات العالمية شركة "توتال إنيرجي" الفرنسية وشركة "بيرينكو" الأنجلو–فرنسية[76].

ذكرت محطة «فرانس إنفو» التلفزيونية الفرنسية، أن الانقلاب الجاري في الغابون يمثل انتشارا لـ«عدوى مقلقة» تسود في أفريقيا، كما أنها تمثل حليفا اقتصاديا لباريس في مجال النفط، بجانب تواجد دائم لنحو 350 جنديا فرنسيا في البلد الأفريقي، ووصف رئيس المركز الدولي للفكر والدراسات حول منطقة الساحل، صديق أبا، انقلاب الغابون بأنه: مقلق بالنسبة للديمقراطية، كما يثير ردود فعل بشأن مسألة نفوذ فرنسا في أفريقيا.

ويرى الأكاديمي والمتخصص في الشؤون الأفريقية، إدريس آيات، أن هناك 4 دول أساسية تمثل «رئة السياسة الفرنسية» في القارة الأفريقية، وخسارتها تمثل نهاية النفوذ الفرنسي تشمل: السنغال، وكوت ديفوار، وتشاد، والغابون، وأضاف أن الغابون هو محور ومصدر الموارد الطبيعية وأوثق حليف استراتيجي لإدارة النزاعات الإقليمية في المنطقة بما يخدم مصالح فرنسا.

من جانبه، يرى الباحث الأمريكي سكوت مورجان المتخصص في شؤون أفريقيا والأمن القومي، في تصريحات خاصة لموقع «سكاي نيوز عربية»، أن مصالح فرنسا في الغابون

[76]- حمدي عبد الرحمان حسن، انقلاب الغابون و موت رابطة فرانس أفريك، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2023/08/31.

ووسط وغرب أفريقيا ستتضرر بالتأكيد من سلسلة الانقلابات المتتالية في القارة، والتي لباريس نفوذ كبير في دولها خلال الآونة الأخيرة.

وحدد سكوت تداعيات الانقلاب الأخير على دور فرنسا بالقارة، في عدد من النقاط بحيث أنه من المعروف أن الغابون تستضيف العمليات العسكرية الفرنسية، لكن حجم التأثير في هذا الصدد لم يظهر بعد، بيد أن المصالح الاقتصادية سرعان ما تأثرت إذ أوقفت شركة التعدين الفرنسية عملياتها نتيجة للانقلاب. و نفوذ فرنسا يتراجع تدريجيا داخل أفريقيا، لعدة أسباب أولها «إرث الاستعمار»، فهناك استياء تجاه فرنسا الآن، كما كانت عائلة بونغو قريبة من فرنسا منذ عقود[77].

يرى رئيس المركز الدولي للتأمل والدراسات حول منطقة الساحل والخبير في الشأن الأفريقي صديق أبا أن الانقلاب في الغابون يُعد انتكاسة حقيقية لفرنسا، لأنه يفتح صفحة من القلق وعدم اليقين حول ما ستؤول إليه العلاقات بين البلدين. وقال صديق أبا في حديثه للجزيرة نت "إذا كانت فرنسا ترغب في الحفاظ على نفوذها وثقلها في أفريقيا، فعليها تغيير دبلوماسيتها ومراقبة المنافسة القوية عن كثب في المنطقة التي تشهد اليوم إقبال لاعبين جدد، ومن وسط القارة إلى غربها، تختلف الغابون عن النيجر، فالأولى لا تقع في بيئة عابرة للحدود الوطنية شديدة النزاعات وإنما تواجه أزمة سياسية داخلية وليست متعددة الأبعاد، كما أن الوجود العسكري الفرنسي في الغابون أقدم لكنه أقل أهمية منه في النيجر حيث يوجد 1500 جندي. وأعرب الجنرال السابق في الجيش الفرنسي والخبير في العلاقات الدولية فرانسوا شوفانسي عن استغرابه ممن يدعون أن أجهزة الاستخبارات لم تكن على علم بالانقلابات في النيجر أو الغابون، لأن التقارير أرسلت بالفعل إلى الرئاسة الفرنسية في الإليزيه لكنها لم تلق آذانا مصغية[78].

[77]- جريدة الأيام، انغلاب الغابون، هل يمهد لتراجع واسع في دور فرنسا بافريقيا، العدد 12563، 31أبو ظبي، /2023/08

[78]- حفصة علمي، انقلاب الغابون، هل فرنسا امام انتكاسة جيوسياسية و اقتصادية، قناة الجزيرة نت، قطر، 2023/09/01.

المطلب الثالث: محاولات ماكرون لتحسين العلاقات الفرانكو- افريقية

فـي ظـل خلافات جـادة مع الجزائر وأزمات في تونس ومالي وتشاد وغينيا ومدغشـقر وغيرها، يدير الرئيس الفرنسـي إيمانويل ماكرون الجمعة لقاء قمـة من نـوع خـاص، تحتضنـه مدينة مونبلييـه، لـن يحضره رؤسـاء دول أو حكومات أو قادة مؤسسات رسمية، وإنما سيتم تخصيصها حصريا لشباب أفريقيا وفرنسا، الذي يقول المنظمون إنه يبني كل يوم، مسـتقبل العلاقة بين فرنسا والقارة الأفريقيـة، معتبرين أن طمـوح القمة هو السماح لهم بالتوافق حول وجهات النظر والإجراءات الملموسـة الأولى التي يتعين القيـام بها لتجديد علاقة بين فرنسـا والقارة الأفريقية.[79]

في دراسة خاصة عن سياسة فرنسا اتجاه افريقيا نشرها معهد كارنغي للسلام الدولي، أوضح الزميل الباحث في إدارة السياسة و العلاقات الدولية في جامعة اوكسفورد، الدكتور كورنتين كوهين، أنه رغم سعي الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون منذ بداية توليه منصبه لتحقيق تواصل بين فرنسا و افريقيا على قدم المساواة، الا أن رؤيته الخاصة بالمساعدات و الشركات المتبادلة بين فرنسا و الدول الافريقية لم يكتب لها النجاح، و يشير كوهين أيضا الى محاولة ماكرون في فترة رئاسته الأولى احياء تواصل بلاده الدبلوماسي مع الدول في أنحاء افريقيا ، و كان هدف بعض أوجه هذا المحور القيام بصورة أكثر مباشرة بمعالجة ما خلفه الاستعمار الفرنسي في الدول الناطقة بالفرنسية، كما شعر أن المكانة المتزايدة للدول غير الغربية مثل الصين أتاحت للدول الافريقية فرصة أكبر لإقامة علاقات وسط تنافس دبلوماسي متزايد بين مجموعة من الدول الأخرى في أوروبا و غيرها.[80]

[79]- الحبيب الأسود، باريس تبحث عن آليات جديدة لترميم علاقاتها مع قارة المستقبل، جريدة العرب في العمق، السنة 44، العدد 12203، 2021، ص 07.

[80]- معهد كارنيغي، سياسة فرنسا اتجاه افريقيا على المحك، صحيفة الشرق الأوسط، نشر في 05 يونيو 2022.

أكد ماكرون فراق عهد الفرانكفونية وسياسة دعم الحكام المستبدين، ولخّص ملامح الرؤية الجديدة في[81]:

- خفض الوجود العسكري في أفريقيا إلى أدنى مستوى (3000 جندي بدل 5500).
- إنهاء القواعد العسكرية الفرنسية، وتحويلها إلى أكاديميات تشارك في إدارتها فرنسا والدول الأوروبية والأفريقية.
- التركيز على مشاريع التنمية والاحتياجات الإنسانية.
- رفض المنافسة الإستراتيجية التي تنخرط فيها بعض الأطراف الدولية.
- التوسع في العلاقات مع الدول الناطقة بالإنجليزية مثل كينيا وغانا ونيجيريا.
- توسيع نطاق الشركاء في أفريقيا بوصف ذلك تحديا حيويا لأوروبا بأكملها.
- تركيز وتعزيز القوة الناعمة مع الدول الناطقة بالفرنسية، وتسهيل التأشيرات للطلاب ودعم الرياضة.

وخلال جولته الأفريقية السابقة، اعترف الرئيس الفرنسي بأن بلاده تواجه صعوبات بسبب المنافسة الجديدة التي تلاقيها. وعلى الرغم من ذلك، فقد أكد أن بلاده ما زالت ملتزمة بأن القارة الأفريقية، ويريد ماكرون أن يشدد على «رسالة» بلاده، ولكن أيضاً أن يكون صوت الاتحاد الأوروبي المعني بدوره بـ«التحولات» الأفريقية.

[81]- محمد صالح عمر، هل ودعت فرنسا سياسة فرنسا " افريقيا الفرنسية" أم تناور من جديد، قناة الجزيرة نت، في 2023/03/08.

يريد ماكرون أن يقلب صورة صفحة العلاقات السابقة مع القارة السوداء وأن تتجرأ بلاده على إعادة النظر فيما سماه «الممنوعات» والمسلمات، يريد الرئيس الفرنسي تجاوز المحظورات في إعادة تقييم العلاقة مع أفريقيا. وفي هذا السياق، طرح محورين رئيسيين:

- التخلي عن الرؤية السابقة، حيث كان المبتدأ والمنتهى في العلاقة السابقة مع أفريقيا الموضوع الأمني والدفاعي الذي كان يؤطر كل أشكال العلاقة. ولذا؛ يريد ماكرون اليوم وضع نقطة النهاية له بحيث ينهض الحضور الجديد على أساس «الشراكة الأمنية» المتكافئة وليس على مبدأ الفرض. وسيكون ذلك من خلال التخلي عن إقامة قواعد عسكرية على الطريقة القديمة واعتماد سياسة تطوير العلاقة العسكرية والأمنية وبحيث تعمد فرنسا إلى إقامة كليات ومعاهد عسكرية يكون الحضور الأكبر فيها للأفارقة أنفسهم والتركيز على التنشئة والتدريب. وأشار ماكرون إلى أن فرنسا ستعمد إلى خفض جديد في عددها العسكري في أفريقيا؛ ما يعد استمراراً لما بدأته في الأشهر السابقة. إلا أنه امتنع عن إعطاء تفاصيل بهذا الخصوص. وباختصار، يرى ماكرون أن الشراكة الجديدة تعني «التخلي عن الهيمنة العسكرية والأمنية والاقتصادية». ويريد ماكرون ضم دول الاتحاد الأوروبي إلى الرؤية الفرنسية الجديدة.

- أما المحور الآخر فعنوانه التخلي عن مبدأ «مساعدة أفريقيا» واعتناق مبدأ «الاستثمار التضامني» بحثاً عن منافع مشتركة في الأنشطة الاقتصادية[82].

[82]- ميشال أبو نجم، ماكرو ن برسم خريطة طريق لساسة بلاده اتجاه افريقيا، صحيفة الشرق الأوسط، 02،2023/27، على الساعة 23:01.

المبحث الثالث: الدول المنافسة للنفوذ الفرنسي في افريقيا (2020 _ 2023)

المطلب الأول: روسيا المنافس الأول والقديم للنفوذ الفرنسي في افريقيا

سعت روسيا خلال العقد الاخير إلى تعزيز مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية في أفريقيا؛ واستعادة نفوذها في القارة الذي تضاءل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتعتمد الاستراتيجية الروسية في أفريقيا على الدبلوماسية العسكرية، في حين أن الاستثمارات والروابط التجارية بين روسيا وأفريقيا تظل محدودة، إذ ال يتخطى حجم التجارة الروسية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء وعشر حجم التجارة الصينية وربع حجم التجارة الأمريكية مع نفس الدول. وعلى العكس من الواليات المتحدة الأمريكية التي تربط مبيعات أسلحتها بالأوضاعُ الحقوقية، تقدم روسيا دعمها العسكري لعديد من الدول الأفريقية التي تعاني من حروب أهلية أو يسيطر على الحكم فيها أنظمة عسكرية متهمة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وبرزت روسيا كمورد رئيسي للأسلحة للقارة الإفريقية في السنوات الأخيرة، حيث تأتي في المرتبة الأولى كأكبر مصدر لدول أفريقيا جنوب الصحراء، وبلغت مبيعات أسلحتها في 2020 مليار ونصف المليار دولار .لا يبدو أن فرنسا ستتخلى بأي حال عن تواجدها في مالي الغنية بالموارد الطبيعية، فبجانب مصالح فرنسا الاقتصادية، هناك مصالح استراتيجية تتمثل في مواجهة الجماعات المسلحة في مالي ومنطقة الساحل الأفريقي، وسيكون من المرجح أن تواصل فرنسا جهودها الساعية لفرض عزلة دولية على المجلس العسكري المالي، مثلما دفعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى فرض عقوبات قاسية على مالي.[83]

[83]- مجلة سياقات، قوات فاجنر في مالي، صراعات النفوذ بين روسيا و فرنسا داخل افريقيا، العدد 36، 2022/01/17، ص 02.

في حين يأتي التواجد الروسي في مالي ضمن خطوات أخرى مماثلة في ليبيا وتشاد، ومساعي لم تكلل بالنجاح بعد لتواجد طويل الأجل في السودان، لن تتوقف روسيا عن الاستمرار في ترسيخ نفوذها في منطقة الساحل الأفريقي وملء أي فراغ تتركه فرنسا خلفها في المنطقة. وفي سياق متصل، سيواصل المجلس العسكري المالي السياسة التي كانت تقوم بها كثير من الدول الأفريقية في فترة الحرب الباردة، حيث سيستغل المنافسة الموجودة بين روسيا وفرنسا لتحقيق مكاسب من الطرفين[84].

المطلب الثاني: تعسى أمريكا للاستفادة من القطيعة الفرانكو – افريقية

بدأت كثير من القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في العمل على إعادة تموضعها من أجل تحقيق مصالحها وتأمين أمنها القومي عَبْر إنشاء قواعد عسكرية ومنصات لتبادُل المعلومات الاستخباراتية مع دول القارة. ومع أن هناك تعاوُناً بشأن مكافحة تهديدات الملاحة البحرية في منطقة باب المندب، فإن قدراً من التعارض يظل قائماً بما يعني أن ذلك التواجد يعني عَسْكَرة الأمن فيها؛ إذ بلغ عدد القواعد العسكرية الأجنبية بإفريقيا جنوب الصحراء نحو (45) قاعدة، وهناك 16 دولة تدير (19) قاعدة عسكرية في منطقة القرن الإفريقي، وتنشئ الإمارات قاعدة جديدة في إقليم "أرض الصومال"، إضافة إلى (4) قواعد محتملة تنشئها تركيا وروسيا والسعودية.[85]

[84]- مجلة سياقات، نفس المرجع السابق، ص 02.

[85]- Neil John Melvin "Managing the New External Security Politics of the Horn of Africa Region", SIPRI, Stockholm, April 2019

ويبدو أن الولايات المتحدة لم تنجح في عزل روسيا عَبْر التقارُب مع دول القارة، إذ تمكنت روسيا من أن تصبح أكبر مصدر للأسلحة لتمثل نحو 49% من إجمالي صادراتها إلى القارة، كما تمثل حصتها نحو 20% من حصة سوق السلاح الإفريقية، تليها الولايات المتحدة 37%، وفرنسا 8,2% والصين 5,2% عام 2021.[86]

استضافت الولايات المتحدة القمة الأمريكية–الأفريقية في الفترة من 13–15 ديسمبر 2022، وهي القمة الثانية التي تُعقَد بين القادة من الجانبين بعد ثماني سنوات من القمة الأولى التي عقدت في عهد الرئيس أوباما عام 2014، ما يعكس تنامي انتباه الولايات المتحدة للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للقارة الأفريقية. وقد عقدت القمة بعد وقت قليل من إطلاق الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا، والتي تستهدف إعادة صياغة أهمية المنطقة لتحقيق مصالح الأمن القومي الأمريكي، وتعميق العلاقات التجارية الاقتصادية الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والقارة الأفريقية. أرادت إدارة بايدن من هذه القمة تحقيق مجموعة من الأهداف التي ترى أنها حاسمة في تلك المرحلة التي يتزايد فيها التنافس الدولي حول القارة الأفريقية، ومن بين هذه الأهداف استعادة الاهتمام والنفوذ الاستراتيجي بالقارة الأفريقية في مواجهة المنافسة الصينية الروسية، خاصةً أن القارة واعدة اقتصادياً على المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة، وكذلك تفعيل وتعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع القارة في إطار المبادرات العديدة التي طرحتها الولايات المتحدة[87].

[86]- نجلاء مرعي، النفوذ العسكري الأمريكي في ظل التدافع الدولي، مجلة أبعاد للدراسات الاستراتيجية، لندن، 2024/04/08،

[87]- وحدة الدراسات الافريقية، القمة الامريكية الافريقية – هل تمثل نقطة تحول في سياسة واشطن نحو القارة السمراء، مركز الامارات للسياسات، أبو ظبي، 2022/12/29.

أحد الدلالات الرمزية والرسائل الأساسية التي حملها انعقادً القمة الأمريكية الأفريقية الثانية، تتمثل في كونها تأكيدا على رغبة الإدارة الأمريكية الحالية في إحياء الشراكة الاستراتيجية مع القارة الأفريقية، بعد حالة الفتور التي طغت على هذه العلاقات في السنوات الأخيرة، وتتجسد هذه التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية، إلى جانب عقد القمة، في إعلان وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكين عن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا في أغسطس 2022، لترسم هذه الاستراتيجية ملامح السياسات الأمريكية تجاه القارة في الفترات المقبلة، وهي السياسات التي تتمحور حول أربعة أهداف رئيسية في أفريقيا وهي: الانفتاح على المجتمعات، وتقديم المكاسب الديمقراطية والأمنية، والتعافي من الجائحة، والفرص الاقتصادية، ودعم الحفاظ على المناخ والتكيف مع التغيرات المناخية والانتقال الطاقوي العادل[88].

المطلب الثالث: الصعود الصيني بعد القطيعة الفرانكو – افريقية

تزايد الصعود الصيني على الساحة الدولية في العقود الأخيرة، حتى أضحى البعض يتحدث عن إمكانية وصول الصين إلى قمة النظام العالمي، وأطلق البعض الآخر على القرن الحالي اسم "القرن الصيني"، فبعد فترة طويلة من اعتماد الصين لمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول –لاسيما حلفائها– كسياسة خارجية ترسم معالم عالٍ قاتها الخارجية وفي إفريقيا بشكل خاص، إلا أنه مؤخرً ا انغمست الصين في الشئون السياسية لتلك الدول، من خال رعاية المفاوضات، لتفكيك معضلات إفريقيا الأمنية والسياسية. ربما انطلاقا من إدراكها بأن الوقت قد حان للعب دورٍ سياسي أكبر في إفريقيا بشكل عام وفي منطقة القرن الإفريقيٍ بشكل خاص، عبر توظيف اقتصادها القوي وتحالفاتها العريقة مع دول المنطقة، لملء الفراغ الذي أحدثه التراجع الغربي في الشرق

88- خالد عكاشة، القمة الامريكية الأفريقية – الشراكة الاستراتيجية، المنعقد في واشنطن 2022، المركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2022، ص 09.

الإفريقي، كما أن في إفريقيا؛ لا تمتلك الصين تاريخ استعماري، و هو ما يدعم وجودها هناك. [89]

تسعى الصين إلى تقوية نفوذها الاقتصادي في غرب أفريقيا، وذلك من خلال محاولتها تصدير نموذج صيني تنموي لدول المنطقة، وتقدم نفسها باعتبارها نموذجًا اقتصاديًا مناسبًا لها، وهو ما يلقى ترحيبًا أفريقيًّا في ضوء حاجة الدول الأفريقية للمزيد من الاستثمارات الصينية ومشروعات البنية التحتية التي تقوم بمعظمها الشركات الصينية، على نحو جعل بكين هي الأكثر تأثيرًا من بين القوى الدولية الفاعلة في غرب أفريقيا على الصعيد الاقتصادي، في ظل هيمنتها على معظم الاستثمارات في عدد من القطاعات المهمة مثل البنية التحتية والاتصالات والمعادن والنفط.[90]

وينصب اهتمام الصين الرئيسي على تأمين الوصول للموارد والثروات الطبيعية الغنية بها دول غرب أفريقيا مثل النفط والمعادن، وذلك في ضوء حاجتها للمزيد من المواد الخام لسد احتياجاتها الصناعية ونموها الاقتصادي. فقد أشارت تقارير إلى أن بكين سوف تستورد كميات كبيرة من النفط بشكل يفوق الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقد الجاري، وهو ما يعزز مساعيها للاستثمار في قطاعات النفط والغاز في غرب أفريقيا مثل نيجيريا وأنجولا لضمان إمدادات النفط مستقبلا.[91]

[89] - دعاء محمود عويضة، الصعود الصيني في افريقيا و تأثيره على مستقبل النظام الدولي ، الجامعة الإسلامية بمينيسوتا، كلية الاداب و العلوم الإنسانية، بالمركز الرئيسي، 2022، ص 123.

[90]- Donald Gerard Gayou, China's Economic Engagement with West Africa: Present Realities, Problems, and Prospects, American Journal of Chinese Studies, Vol. 24, No. 1, April 2017, pp. 13-28.

[91]- Emmanuel akyeampong, China in West Africa's Regional Development and Security plans, Africa Development 40 (4), 2015, PP.1-19

وتهتم بكين بالأمن البحري في غرب أفريقيا من أجل حماية تجارتها وحركة التجارة الدولية هناك، وهو ما دفعها لتعزيز حضورها البحري عند الساحل الغربي لأفريقيا، كجزء من طموحاتها الاستراتيجية لحماية المصالح الاقتصادية الصينية في المنطقة، الأمر الذي قد يعزز شكوك واشنطن حول احتمالية إقامة بكين لقاعدة عسكرية بحرية في غينيا الاستوائية على ساحل المحيط الأطلنطي كما ورد في مارس 2022.[92]

تنخرط بكين في غرب أفريقيا مدفوعة باحتياجاتها الاقتصادية لدعم نموها الصناعي والاقتصادي كقوة عالمية رئيسية. إذ تعد غرب أفريقيا مصدرًا مهمًا للمواد الخام والطاقة التي تحظى باهتمام الحكومة الصينية، والتي تشير نسبة استثماراتها في غرب أفريقيا إلى استحواذ قطاعات الموانئ والشحن والنقل على 52.8% من إجمالي الاستثمارات الصينية في أفريقيا، يليها قطاع الطاقة بنسبة 17.6%، ثم قطاع العقارات بنسبة 14.3%، وقطاع التعدين بنسبة 7.7% من إجمالي الاستثمارات الصينية في أفريقيا. وقد بلغ إجمالي التجارة الثنائية بين الصين وأفريقيا نحو 254.3 مليار دولار وفقًا لبيانات الإدارة العامة للجمارك الصينية في عام 2021، وكانت الجزء الأكبر من تجارتها مع خمس دول أفريقيا هي نيجيريا وأنجولا (غرب أفريقيا) وجنوب أفريقيا (الجنوب الأفريقي) ومصر (شمال أفريقيا) وكينيا (شرق أفريقيا)[93].

[92]- Peter Stein, Emil Uddhammar, China in Africa: The Role of Trade, Investments, and Loans Amidst Shifting Geopolitical Ambitions, Observer Research Foundation, 25 August 2021, available at: https://bit.ly/3G72GVU

[93]- أحمد عسكر، لماذا تهتم الصين بمنطقة غرب افريقيا،مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2022/09/18

ومنذ تأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC)، ساعدت الشركات الصينية – التي يتجاوز عددها 10 آلاف شركة بإيرادات تبلغ 180 مليار دولار سنويًا– العديد من الدول الأفريقية بما في ذلك غرب أفريقيا على بناء وتحديث أكثر من 10 آلاف كيلومتر من السكك الحديدية، وما يقرب من 100 ألف كيلومتر من الطرق السريعة، ونحو 1000 جسر تقريبًا، و100 ميناء بحري، و66 ألف كيلومتر من شبكة النقل وتوزيع الطاقة، و120 ألف ميجاوات من الطاقة، و150 ألف كيلومتر من شبكة الاتصالات لخدمة نحو 700 مليون مستخدم.[94]

وتواصل الصين دورها البارز في مجال البنية التحتية بغرب أفريقيا الذي يمثل معظم أنشطة بكين في القارة، حيث تشارك في تنفيذ مشروعات البنية التحتية على مستوى 35 دولة أفريقية بما في ذلك دول غرب أفريقيا مثل أنجولا ونيجيريا وغانا ومالي وكوت ديفوار وغيرها.[95]

تطلع الصين للعب دور اللاعب الأمني المسئول في غرب أفريقيا في ضوء التراجع الأمريكي والأوروبي هناك. فقد شكل انعقاد المنتدى الصيني–الأفريقي الأول للدفاع والأمن في يوليو 2018 الذي شاركت فيه 49 دولة أفريقية نقطة تحول في سياسة بكين تجاه أفريقيا على الصعيد العسكري والأمني. إذ يزداد التعاون الدفاعي والأمني بين الصين ودول غرب أفريقيا، والذي تجلى في إجراء بعض المناورات العسكرية والتدريبات البحرية المشتركة. ففي عام 2018، قامت فرقتا 27 و28 من فرق مكافحة القرصنة بالجيش الصيني بزيارة إلى الموانئ في دول الكاميرون والجابون وغانا ونيجيريا[96].

[94]- Shaohui Jiang and David Li, China's pivotal role in supporting post-COVID growth in Africa, White & Case, 26 May 2022, available at: https://bit.ly/3QN2HlS

[95]- Tofe Ayeni, China to overtake the EU as Africa's biggest trade partner by 2030, The Africa Report, 8 August 2022, available at: https://bit.ly/3QNkZU0

[96]- Tofe Ayeni, China to overtake the EU as Africa's biggest trade partner by 2030, The Africa Report, 8 August 2022, available at: https://bit.ly/3QNkZU0

هذا الانخراط الصيني في المنطقة الذي يلقى ترحيبًا لدى قطاعات واسعة في الدول الأفريقية في ظل استمرار تبني بكين لسياسة عدم التدخل في الشأن الداخلي، وتدفق المساعدات والاستثمارات لدول المنطقة دون أي شروط سياسية أو حقوقية، يجعل من الصعب على معظم اللاعبين الدوليين مجاراة الصعود الصيني المتنامي في غرب أفريقيا والقارة ككل؛ الأمر الذي قد يدفع نحو تحول المنطقة إلى ساحة للصراع والتنافس على المكاسب الاستراتيجية ومحاولة تحجيم الدور الصيني هناك[97].

[97]- أحمد عسكر، نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل الثاني:

إن فرنسا تحاول استغلال نفوذها الأفريقي لوقف أعمال الفساد بعد تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه البلاد بصورة كبيرة، وتردي أوضاع المواطن رغم غنى معظمها بالموارد الطبيعية (اليورانيوم، والنفط، والذهب، والألماس وغير ذلك) التي تحتكرها الشركات الفرنسية؛ مثل: توتال وغيرها. وقبل هذا وذاك، ثمة ضرورة لتخلي ماكرون عن مقولته الشهيرة بأن "فرنسا ليس دورها إصلاح كل المشكلات في أفريقيا". كما إن فرنسا وإن أعلنت إنهاء أو تقليص وجودها العسكري في بعض الدول الأفريقية لأسباب خاصة بهذه الدول، أو لحسابات فرنسية خالصة؛ فإنها ليست بصدد انتهاء نفوذها أو تخليها بسهولة عن القارة السمراء. صحيح أن هذا النفوذ قد يتراجع، وقد تختلف آليات التعامل مع تحديات القارة، لكن ستظل العلاقة أشبه بالزواج الكاثوليكي.

خاتمة

إن المخاوف من فقدان النفوذ التقليدي لفرنسا، فيما تبقى لها من إفريقيا، دفعت بالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى التفكير مبكراً بالذهاب إلى المنطقة، في بداية عهده الجديد بعد إعادة انتخابه في دورة رئاسية ثانية في أبريل/ نيسان 2022. وتعتبر إفريقيا إحدى أبرز أولويات الدبلوماسية الفرنسية، ذلك أن فرنسا دون إفريقيا لا تساوي شيئًا، وذلك بشهادة من حكام الإليزيه أنفسهم. وكان ماكرون قد تعهد خلال حملته الانتخابية بإعطاء إفريقيا أولوية في أجندة الدبلوماسية الفرنسية والأوروبية، وهو ما يفسّر القلق الكبير لقادة باريس من تنامي التنافس الدولي حول المنطقة وتمدد النفوذ الروسي والصيني وربما حتى التركي في القارة السمراء. وقد شملت زيارة ماكرون ثلاثة دول إفريقية هي: الكاميرون وبنين وغينيا بيساو. ماكرون لا يريد أن تخرج الأوضاع في إفريقيا عن سيطرة باريس أكثر، ويسعى جاهدًا إلى إعادة ترتيب الأوراق هناك. خاصة بعد فشل جهود باريس العسكرية في القضاء على الحركات الجهادية في دول الساحل الإفريقي عبر عملية (برخان) التي بدأت في العام 2014، بل اتت بنتائج عكسية زادت من التطرف في المنطقة حسب تقرير "مجموعة الأزمات الدولية للعام 2021"، فالنهج الأمني الفرنسي لم يفلح في استئصال التطرف، بل أخذ التطرف في التوسع في مناطق جديدة، وهو ما أدى إلى تنامى السخط الشعبي الأفريقي على الوجود العسكري الفرنسي، وعجل بالتحولات السياسية الكبرى، والتي أدت إلى الانقلاب العسكري في مالي، الحليف الإفريقي الأكبر لفرنسا.

تعتبر باريس الخاسر الأكبر من الصراع العالمي في القارة الإفريقية، وتدوير زوايا اللعبة حيث تمكنت موسكو من إخراج الفرنسيين من العديد من المناطق الإفريقية، أهمها مالي المستعمرة الفرنسية السابقة، فنتيجةً لتحالف **باماكو** مع موسكو بعد الانقلاب العسكري في 24 مايو /أيار 2021، قرر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في يونيو أي حزيران 2021 إنهاء عملية **برخان** في منطقة الساحل، وتقليص عدد قوات بلاده من 5100 عسكري إلى ما

بين 2500 و3000 عنصر، بالإضافة إلى الانسحاب تماماً من مدن **تيساليت وكيدال وتومبوكتو** فى الشمال **المالي** .

حاول ماكرون وفرنسا تدارك خسارة ما فقدته في منطقة الساحل خاصة، وأفريقيا عامة، في فترة ماكرون الأولى، والذي تزامن بنوع من العداء المتنامي ضد الوجود الفرنسي في المنطقة لاسيما في مالي وليبيا. وتواجه القوة الاستعمارية منافسة كبيرة في منطقة نفوذها التقليدية، ليس من الروس والصينيين فحسب بل من الهند وألمانيا، وبشكل أقل من تركيا (في ليبيا) وايطاليا (حول الغاز الجزائري).

وقد دفعت الأزمة الأوكرانية، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وما تعانيه المستعمرات الفرنسية القديمة، فرنسا للتحرك لاستعادة الحديقة الخلفية التي نجحت روسيا في حصد جزء معتبر منها، خاصة وأن إفريقيا تحتاج إلى الغذاء والطاقة أكثر من غيرها. وفرنسا لا تريد أن تخسر إفريقيا الوسطى كما حدث في إفريقيا الغربية، وتحاول الحد من شيطنة الوجود الفرنسي الذي تسببت فيه الآلة الاعلامية الروسية بحسب آخر تصريحات ماكرون، الذي خصص مساحة واسعة من خطابه ضد الآلة الاعلامية الروسية (سبوتنيك وروسيا اليوم).

جعل الانسحاب الفرنسي من منطقة الساحل من فرنسا بنظر العديد من الشركاء الافارقة شريك غير موثوق به. فضلاً عن كون ورقة القمح والسلاح والطاقة التي مع روسيا مغرية جداً للأفارقة، ما يجعل وعود ماكرون بالشراكة في التنمية ليست وعوداً براقة بما يكفي.

تحديات أخرى تواجه فرنسا في الحفاظ على نفوذها التقليدي بعد أن وقعت مالي التي كانت الحليف الأوثق على دفتر الخروج من المحفل الفرنسي، وتبعتها الجزائر التي تشهد اضطراب في العلاقة مع باريس وتتجه الى شراكات اقتصادية مع دول اخرى مثل ايطاليا.

كما أنه ليس بمقدور فرنسا أن تجاري قوة المتنافسين الدوليين وما يقدمونه من مكاسب، لا على صعيد الإمكانيات الاقتصادية الصينية التي تضخ مئات المليارات من الدولارات في البنى التحتية والاستثمارات الزراعية والصناعية التي تحتاجها افريقيا، ولا عبر مقارعة النفوذ السياسي والأمني الروسي، ولا الثقافي التركي، لذا يرى جيل جديد من الأفارقة بأنه ليس من المقبول السير في اتجاه واحد في عالم يتغير، باستمرار التعاون مع فرنسا، الذي أصبح لا قيمة له، لتجد فرنسا نفسها أمام معطى جديد.

وأخيرا نكون قد أتممنا دراستنا المتمثلة في السياسة الفرنسية في افريقيا ما بين (2020 – 2023)، كما نرجو أن نكون قد وفقنا في هزا العمل، ونطلب من الله عز وجل التوفيق لنا ولزملائنا في الدفعة والشكر وعرفان للأستاذ المشرف وكل من ساعد في انجاز هذه الدراسة، والمزيد من النجاحات ان شاء الله.

الفهرس

العنوان	الصفحة
بسملة	
الإهداء	/
الشكر والتقدير	/
ملخص بالعربية	
ملخص بالإنجليزية	
مقدمة	أ-ب-
الفصل الأول: العلاقات الفرنسية الافريقية ونظام France Afrique	
تمهيد	09
المبحث الأول: الإطار المؤسساتي للعلاقات الفرنسية الافريقية في المجال التعاون العسكري	10
المطلب الأول: أسباب ديمومة التواجد الفرنسي في افريقيا بعد الحركات التحررية	10
المطلب الثاني: التعاون في المجال العسكري	14
المطلب الثالث: صياغة السياسة الافريقية لفرنسا في المجال الأمني	17
المبحث الثاني: الاستراتيجيات الفرنسية في إدارة النزاعات وما يسمى بالسلام الفرنسي في افريقيا	20
المطلب الأول: استراتيجية التواجد بإنشاء قواعد عسكرية في المناطق الافريقية	20
المطلب الثاني: استراتيجية التدخل العسكري المباشر	22
المطلب الثالث: استراتيجية التدخل العسكري الغير المباشر	24
المبحث الثالث: محددات العلاقات الفرنسية الافريقية	27
المطلب الأول: المحدد السياسي للعلاقات الفرنسية الافريقية	27
المطلب الثاني: المحدد العسكري والأمني للعلاقات الفرنسية الافريقية	28
المطلب الثالث: المحدد الاقتصادي الثقافي للعلاقات الفرنسية الافريقية	30
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني: السياسة الافريقية لمانويل ماكرون والنقاشات الداخلية في افريقيا حول القطيعة مع الماضي	
تمهيد	37
المبحث الأول: السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون	38
المطلب الأول: سمات السياسة الخارجية الفرنسية في عهد ماكرون	38
المطلب الثاني: الماكرونية الافريقية الجديدة	40
المطلب الثالث: التصور العام لسياسة القطيعة الماكرونية في العلاقات الفرانكو – افريقية	42
المبحث الثاني: فشل سياسي فرنسي في افريقيا يهدد بخسارة نفوذها	44
المطلب الأول: انتهاء استراتيجية فرنسا في الساحل الافريقي	44
المطلب الثاني: انقلاب الغابون يمهد لتراجع واسع لسياسة فرنسا	48
المطلب الثالث: محاولات ماكرون لتحسين العلاقات الفرانكو- افريقية	51
المبحث الثالث: الدول المنافسة للنفوذ الفرنسي في افريقيا (2020 _ 2023)	54

المطلب الأول: روسيا المنافس الأول والقديم للنفوذ الفرنسي في افريقيا	54
المطلب الثاني: تعسى أمريكا للاستفادة من القطيعة الفرانكو – افريقية	55
المطلب الثالث: الصعود الصيني بعد القطيعة الفرانكو – افريقية	57
خلاصة الفصل الثاني	62
خاتمة	64
الفهرس	
قائمة المراجع	

قائمة المصادر والمراجع

-أولا: المجلات

1- المجالات باللغة العربية:

-رابحة سيف علام، السياسة الخارجية الفرنسية، حصاد سنوات ماكرون في الشرق الأوسط، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، افريل، 2022.

- الحبيب الأسود، غياب الحزم الدولي و هشاشة المؤسسات يكرسان ثقافة الانقلاب، جريدة العرب في العمق، السنة 46، العدد 12915، 2023/10/07،,

- بون، أمن دولي و استراتيجية فرنسا و مواجهة الانهيار، المركز الأوروبي للدراسات و مواجهة الإرهاب و الاستخبارات ECCI، وحدة الدراسات الثالثة، 13 سبتمبر، 2023.

-إجلال رأفت،" السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة السياسة الدولية القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد106، أكتوبر 1991

-أحمد عسكر، لماذا تهتم الصين بمنطقة غرب افريقيا،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022/09/18

-الحبيب الأسود، باريس تبحث عن أليات جديدة لترميم علاقاتها مع قارة المستقبل، جريدة العرب في العمق، السنة 44، العدد 12203، 2021

-جريدة الأيام، انغلاب الغابون، هل يمهد لتراجع واسع في دور فرنسا بافريقيا، العدد 12563، 31أبو ظبي، /2023/08

-حسناء سيف،"إفريقيا في المنظر الاستراتيجي الفرنسي بعد انتهاء الحرب الباردة"، **مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والإجتماعية** (مؤسسة خالد الحسن، مركز الدراسات والأبحاث، المجلد السابع، العدد2017،8م)،

-حفصة علمي، انقلاب الغابون، هل فرنسا امام انتكاسة جيوسياسية واقتصادية، قناة الجزيرة نت، قطر، 2023/09/01.

-حمدي عبد الرحمان حسن، انقلاب الغابون وموت رابطة فرانس أفريك، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023/08/31.

-عبد النور تومي، انعكاسات عدم الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي على امن الدول المغاربية، أزمة النيجر نموذجا، مركز الدراسات الشرق الأوسط، 2022/08/26.

-عماد عنان، سياسة ماكرون الخارجية، الإخفاق سيد الموقف، صحيفة نونبوست، منصة إعلامية مستقلة ، تضم شباب الدول العربية، 13 افريل 2023.

-فيصل اليافعي، في العمق، انتهاء استراتيجية فرنسا في الساحل الافريقي بعد عقد من الزمن، جريدة العرب، السنة 46، العدد 12908، 30 – 09- 2023.

-قناة فرانس 24 لويتز، فرنسا تجهز استراتيجية عسكرية مستقبلية في الساحل الافريقي قبل انسحابها من مالي، نشرت في 2022/07/14، على الساعة 12:48.

-كريستوف شاتيلوت، في غرب افريقيا، تبرأ الرأي العام من فرنسا، صحيفة لوموند، فرنسا، الصادرة في 04 نوفمبر 2023، على الساعة 12:47.

-مجلة سياقات، قوات فاجنر في مالي، صراعات النفوذ بين روسيا و فرنسا داخل افريقيا، العدد 36، 2022/01/17،

-محمد صالح عمر، هل ودعت فرنسا سياسة فرنسا " افريقيا الفرنسية" أم تناور من جديد، قناة الجزيرة نت، في 2023/03/08.

-محمود أبو العينين،" العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 140، 2000م

-معهد كارنيغي، سياسة فرنسا اتجاه افريقيا على المحك، صحيفة الشرق الأوسط، نشر في 05 يونيو 2022.

-ميشال أبو نجم، ماكرو ن برسم خريطة طريق لساسة بلاده اتجاه افريقيا، صحيفة الشرق الأوسط، 02،2023/27، على الساعة 23:01.

-نجلاء مرعي، النفوذ العسكري الأمريكي في ظل التدافع الدولي، مجلة أبعاد للدراسات الاستراتيجية، لندن، 2024/04/08،

2-المجلات باللغة الفرنسية:

Emmanuel akyeampong, China in West Africa's Regional – Development and Security plans, Africa Development 40 (4), 2015,

Rapport d'information n°2237 de l'Assemblée Nationale française sur le contrôle des opérations extérieures, François LAMY, 3 mars 2000

ثانيا: الأطروحات والدورات:

1- الأطروحات والدورات بالغة العربية:

- خالد عكاشة، القمة الامريكية الأفريقية – الشراكة الاستراتيجية، المنعقد في واشنطن 2022، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2022،

-ايمان أشرف رشاد إبراهيم سليمان، السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه افريقيا خلال الفترة 1991-2017، رؤية تقويمية، كلية الدراسات الاقتصادية، والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر.

-دعاء محمود عويضة، الصعود الصيني في افريقيا وتأثيره على مستقبل النظام الدولي، الجامعة الإسلامية بمينيسوتا، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، بالمركز الرئيسي، 2022،

-زكاري ترباوي، فرنسا وإدارة النزاعات في افريقيا من 1960 الى 2008 دراسة حالة الكوديفوار، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2012 – 2013.

-سعودي خالد كريم بلقاسم، "السياسة الفرنسية في الساحل"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، ،1993

-سفيان منصوري، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري. (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: السياسات العامة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة,2013-2012,

-صويلح مولود، السياسة الفرنسية اتجاه افريقيا في عهد ماكرون بين الاستمرار والتغيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2021.

-عمران طه عبد الرحمان عمران، سياسة ماكرون الخارجية اتجاه افريقيا، المركز الديمقراطي العربي، للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، مصر، 2023،

-مبروك كاهي ,منطقة الساحل الأفريقي صراعات قديمة وتحديات جديدة، .كلية الحقوق والعلوم السياسة ,جامعة ورقلة الجزائر، 2015-

-مولاي بومجوط، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا في ظل المنافسة الأمريكية الصينية دراسة(2001-2014) ، **رسالة دكتوراه**، (جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، 2016م)

-هبة خالد جمال عبد الرزاق، العلاقات الفرنسية الافريقية منذ عام 2012 "مالي نموذجا"، باحثة دكتوراه بكلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة، مصر، 2023،

-وحدة الدراسات الافريقية، القمة الامريكية الافريقية – هل تمثل نقطة تحول في سياسة واشطن نحو القارة السمراء، مركز الامارات للسياسات، أبو ظبي، 2022/12/29.

-وحدة الدراسات الافريقية، تراجع في كل المحاور، ازمة السياسة الفرنسية في افريقيا، مركز الامارات للسياسات، أبو ظبي، الامارات، 24 نوفمبر 2023.

-يونس نورة، السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الساحل الافريقي في عهد ماكرون، مذكرة لنيل شهادة الماستر، في العلوم السياسية، تخصص تعاون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، قسم العلوم السياسية، جامعة بومرداس، 2021-2022.

2- الدراسات والمذكرات باللغة الفرنسية:

- Daniel BACH, «La France en Afrique subsaharienne: contraintes historiques et nouveaux espaces économiques» in Samy COHEN, La politique extérieure ،Marie-Claude SMOUTS (sous la direction) de Valéry Giscard d'Estaing, Presses de la FNSP, Paris, 1985,

- Jean-Claude GAUTRON, La politique d'aide et de coopération de la France en Afrique francophone in Institut Charles de Gaulle

De Gaulle et le Tiers Monde, collection Liberté et dignité ،(collectif) des peuples, Pedone, Paris, 1991,

Thibault Stéphane POSSIO, La France et la sécurité collective en – Afrique subsaharienne: de l'interventionnisme militaire systématique au renforcement des capacités africaines de maintien de la paix, mémoire de DEA, Université Lumièr Jean–Claude GAUTRON, La politique d'aide et de coopération de la France en Afrique francophone in Institut Charles de Gaulle (collectif), De Gaulle et le Tiers Monde, collection Liberté et dignité des peuples, Pedone, Paris, 1991, e Lyon 2, 2002–2003

ثالثا: المواد القانونية

–قانون 26 يناير 2024، للسيطرة على الهجرة وتحسين الاندماج، الجريدة الرسمية لـ 27 جانفي 2024، فرنسا.

رابعا: الموقع الالكتروني:

Dossier spécial Sommets France– Afriquewww.elysee.fr, février 2007

Peter Stein, Emil Uddhammar, China in Africa: The Role of Trade, Investments, and Loans Amidst Shifting Geopolitical Ambitions, Observer Research Foundation, 25 August 2021, available at: https://bit.ly/3G72GVU

Shaohui Jiang and David Li, China's pivotal role in supporting post-COVID growth in Africa, White & Case, 26 May 2022, available at: https://bit.ly/3QN2HlS

Tofe Ayeni, China to overtake the EU as partner trade biggest Africa's by 2030, The Africa Report, 8 August 2022, available at: https://bit.ly/3QNkZU0

خامسا: الكتب بالفرنسية

Jean-Louis CHRIST, Rapport de la Mission sur la - Parlementaire politique de la France en Afrique,17 décembre 2008,

L'essentiel des Relations internationales, Hors- série, septembre- - octobre 2006

acriticism' scandalous, unfounded 'for Morawiecki slams Macron: - war Ukraine ", Sandford criticism'of putin dialogue; in Euro news website; 2022

Donald Gerard Gayou, China's Economic Engagement with West - Africa: Present Realities, Problems, and Prospects, American Journal of Chinese Studies, Vol. 24, No. 1, April 2017

Felwine Sarr and Bénédicte Savoy, "The Restitution of African Ethics," French Ministry ;Cultural Heritage: Toward a New Relational of Culture, November 2018

Gaspard Hubert LONSI-KOKO, Mitterrand l'Africain ? Arbe à Palabre, Les Editions de l'Egrégore, Paris, 2007

Hubert COUDURIER, Le monde selon Chirac, Calmann-Lévy, Paris, 1998,

Jacques GUILLEMIN, Importance des bases militaires françaises - en Afrique, Le Mois en Afrique, août 1981,

Marie-Christine KESSLER, La politique étrangère de la France, acteurs et processus, Presses de Sciences Po, Paris, 1999

Neil John Melvin "Managing the New External Security Politics of the Horn of Africa Region", SIPRI, Stockholm, April 2019

Niagalé BAGAYOKO-PENONE, Afrique: les stratégies française et - américaine, Le harmattan, Paris, 2003

P. MARCHESIN, Mitterrand l'Africain in Politique africaine, juin 1995

Patrick PESNOT, Les dessous de la Françafrique, Nouveau monde éditions, Paris, 2008

Robin LUCKHAM, Le militarisme français en Afrique in Politique africaine, 1982